الفصل الثاني

المعنى النحوي الدلالي
عند المبرد

المبحث الأول

الأوجه الإعرابية وعلاقتها بالمعنى

توطئة:

اتسمت اللغة العربية بنظام دقيق في تراكيبها بدءًا من بنية الكلمة وختامًا بالحكم الإعرابي؛ إذ نلاحظها تدل على معانٍ مختلفة تبعًا للقرينة اللفظية -أعني: العلامة الإعرابية- التي تعطي التركيب الواحد أكثر من دلالة نحوية؛ فالرفع يعني شيئًا، والنصب شيئًا آخر، والجر كذلك[1].

لكن الأمر لم يكن يتوقف عند هذا فحسب، وإنما داخل الباب الواحد أيضًا نحو: باب الرفع؛ فالرفع على الابتداء، وعلى الخبرية، وعلى الفاعلية، وعلى البدلية، وعلى الصفة، وعلى النعت... وهكذا النصب والجر، إذ لكل منهما دلالة تختلف عن الأخرى وتدل على معنى في نفسها يتحكم به واقع الجملة، أو سياقها الحالي تبعًا للمقام الذي تدخل فيه، وقد التفت نحاتنا القدامى إلى هذه الأحوال منذ بواكير نشأة النحو العربي على يد أبي الأسود الدؤلي، إذ يروى أن ابنته قالت: ما أجملَ السماء، فقال لها: ما أجملُ السماء بالرفع تعني الاستفهام، وأما بالنصب فتعني معنى آخر (التعجب)[2]، وهذا الاختلاف في المعنى جعل اهتمام النحاة به منذ الوهلة الأولى لبدايات النحو، وبحثوا في اختلاف المعاني بحسب دلالتها[3]، ويمكن القول: إن تعدد

(١) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٢٠٩-٢١١.

(٢) ينظر: نزهة الألباء ١٢، ١٣.

(٣) ينظر: أثر المعنى في الدراسات النحوية ١٥٠، ١٥١.

الأوجه الإعرابية كان سمة عند النحويين القدماء متمثلة بكتب إعراب القرآن[١] والتفاسير، فضلًا عن كتب النحو ومنهم المبرد الذي يروى عنه كتاب إعراب القرآن[٢].

أما المحدثون فقد اهتموا بالحركة الإعرابية من حيث ماهية الإعراب وعلله، أو عوامله إذ لم يكن تناولهم للدلالة الوظيفية للإعراب وبيان المعنى المختلف من مكان إلى آخر[٣].

ولقد أشار المبرد إلى كثرة الأوجه الإعرابية ومدى علاقتها بالمعنى، وهذا الاهتمام كان أكثر وضوحًا عندما جاء في تسمية أبواب المقتضب؛ يقول موضحًا ذلك المعنى: إن «الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها، وتلك الأفعال جواب ما كان أمرًا أو نهيًا أو استخبارًا...»[٤]. فاستقامة المعنى توضح من خلال التركيب، «فتفهم هذا فإن معرفة الأصول إحكام الباب، وإذا صحت جرت عليه المسائل على الاستقامة...»[٥]، فالاستقامة في المعنى شرط صحة التركيب عند المبرد، واختلاف الأوجه الإعرابية للفظ الواحد في التركيب له أثر في المعنى، وهذا يدل على التطور الفكري لدى المبرد؛ لأنه «يعني الكشف عن القدرة العجيبة للتركيب في التعبير عن المعاني وإيضاح المعاني المحتملة فيه من خلال الكشف عن الحالة الإعرابية التي تعبر

(١) ينظر: إعراب القرآن دراسة في منهجية التأليف ٦٦-٧٠، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٢٩٥.

(٢) ينظر: الفهرست ٦٥، وأنباه الرواة (٣/ ٢٥١)، وطبقات المفسرين (٢/ ٢٦٩).

(٣) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة ٢٨٤.

(٤) المقتضب (٢/ ٨٢)، وينظر: (٢/ ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦).

(٥) المقتضب (٤/ ١٧٢)، وينظر: (٤/ ١٢٦).

عن المعنى المقصود، والمعاني المحتملة الأخرى»[١]. فدلالة المعنى توجب الموقع الإعرابي. قال الشاعر[٢]:

إذا عاش الفتى مائتين عامًا فقد ذهب اللذاذة والفتاءُ

فإنما حسن هذا في المائتين وإن كان تثنية (المائة)؛ لأنه مما يلزمها النون. فقد رجع في اللفظ إلى حال العشرين وما أشبهها، ولكن المعنى يوجب فيه الإضافة[٣]. فالتركيب إن صح تقعيديًّا وفسد في المعنى ذهب دلالته من عند السامع فـ«لا تقول: عندك واسع، ولا ذات مرة خيرٌ من مرتين لفساد ذلك المعنى»[٤]. فالفائدة أمرٌ حيوي في التركيب لذلك «إذا قلت: زيدٌ يوم الجمعة فلا معنى لهذا؛ لأن يوم الجمعة لا يخلو زيد ولا غيره منه، ولا حيٌّ ولا ميت، فلما لم تكن فيه فائدة قال النحويون: لا تكون ظروف الزمان للجثث، وإنما امتنع قولك: هذا زيدٌ يوم الجمعة من الجواز وإن كانت (ها) للتنبيه و(ذا) للإشارة ولم يكن مثل قولك: القتال شهر رمضان ويوم الجمعة، لأنك إذا قلت: القتال يوم الجمعة فقد خبرت بشيءٍ يكون في الجمعة قد كان يجوز أن يخلو منه»[٥].

فتحقيق الفائدة يلزم الدلالة؛ لأن اللفظ في التركيب يجب أن يدل على معنى معين وكلاهما مكمل للآخر؛ أي اللفظ داخل التركيب + المعنى.

---

(١) أثر المعنى في الدراسات النحوية ٢٥١.

(٢) البيت من شواهد سيبويه ونسبه لـ(الربيع بن ضبع الفزاري)، ويروى... ... أودى المسرة والفناء، ينظر الكتاب (١/ ٢٠٨).

(٣) ينظر المقتضب (٢/ ١٦٦).

(٤) المقتضب (٤/ ٣٥٣)، وينظر: (٤/ ٣١١)، وينظر: الكتاب (٢/ ٨٠، ٨١)، وشرح المفصل (٢/ ٦٥).

(٥) المقتضب (٤/ ١٧٢).

إن صلح المعنى صلح التركيب وأصبح يكوّن حيزًا في ذهن السامع، «ولو قلت: أما أنَّه منطلق، جاز على معنى: حقًّا أنه منطلق إذا أردت بها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك: (حقًّا)؛ لأنهم يضعونها في موضعها فهذا قياس مطردٌ...»[١] فإن فسد المعنى فسد التركيب. «ولكن لو قلت: بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس، كان من مواضع (أنَّ) المفتوحة؛ لأن المعنى: بلغني أمرك حتى ظلمك الناس، وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى...»[٢] ويريد بذلك أنه يصلح من حيث القاعدة التركيبية، ويفسد من حيث دلالته على معنى معين.

ولما كان النحو مقصده صون اللسان من الخطأ واللحن، وخدمة المعاني والتعبير عن المعنى الواحد بطرائق مختلفة، ذلك لأنه يمثل التراكيب، ودراسة التراكيب تمثل دراسة المعنى إذ إنها تكشف عن سر التراكيب وطرائق بنائها وتغير معانيها[٣]، ومن هنا تبدأ عملية التوسع في المعنى من خلال تعدد الأوجه الإعرابية[٤]، فضلًا عن ذلك فإنها مقياس الجودة، والأجود في الحالة الإعرابية[٥]، فكان لتعدد الأوجه الإعرابية تغيير نظم التركيب، إذ يمكن أن يقدم المتكلم ويؤخر في الكلام تبعًا لدلالة الحركة الإعرابية كأن تقدم المفعول وتؤخر الفاعل وغير ذلك من العلاقات النحوية. لذلك تعد العلاقة بين المعنى والحركة الإعرابية وتغيرها علاقة قوية؛ إذ بها تكمن دلالات الجمل وبها يكشف عن الغموض في الجمل وما أشبه ذلك[٦].

---

(١) المقتضب (٢/ ٣٥١، ٣٦١).

(٢) المقتضب (٢/ ٣٤٩).

(٣) ينظر: اثر المعنى في الدراسات النحوية ٢٥١.

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٦٢).

(٥) ينظر: المقتضب (٤/ ٣١٧).

(٦) ينظر المقتضب (٣/ ٣٠٩)، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٢٨٣، ٢٨٤.

إنَّ تعدد الأوجه الإعرابية يعطي حرية في عمل التركيب إذ يكون له أكثر من مسوغ للتعبير عن الدلالة المنشودة من قبل المتكلم، تقول: «أعجبني ضرب عمرو زيدًا، تضيف المصدر إلى المفعول كما أضفته إلى الفاعل وإن نونت، أو أدخلت فيه ألفًا ولامًا جرى ما بعده على أصله، فقلت: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا، وإن شئت نصبت (زيد) ورفعت عمرًا أيهما كان فاعلًا رفعته تقدم أو تأخر. وتقول: أعجبني الضربُ زيدٌ عمرًا...»[١] فدلالة المعنى شرط في استقامة الجملة، فإنما يصح هذا ويفسد بمعناه[٢]؛ لأن المعنى مرتبط بالعمل تقول: «هذا رجلٌ وعبد الله منطلقًا، إذا جعلت المنطلق صفة لرجل، فإن جعلته صفة لعبد الله قلت: هذا رجلٌ وعبد الله منطلقًا.. كأنك قلت: هذا رجل، وهذا عبد الله منطلقًا»[٣] فالعمل هاهنا قد ارتبط بالمعنى، واختلاف المعنى يكمن في اختلاف التركيب[٤]. لذلك تكون العلاقة بينها علاقة متلازمة؛ لأنهما يسيران بخط واحد وهو سلامة التركيب واستقامة المعنى.

- ما يحتمله اللفظ من أوجه الرفع (وجهان):

تعتمد سلامة التركيب على المستوى الدلالي لها من حيث استقامة المعنى وبلاغة الدلالة، ولما كان العمل الرئيس للعلامة الإعرابية تحديد مدلول التركيب، فإن هنالك ألفاظًا تحتمل أوجهًا إعرابية [٥] في التركيب الواحد لدلالتين أو أكثر. من ذلك ما ألمع إليه المبرد في رفع (زيد) في أسلوب المدح والذم قال: إن رفعه على ضربين: «أحدهما:

---

(١) المقتضب (١/ ١٤).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٨٨، ٣١١).

(٣) المقتضب (٤/ ٣١٤).

(٤) ينظر: م.ن (٤/ ٣٠٢، ٣١٥).

(٥) أكثر من وجه واحد وهي في حالة واحدة مثلًا الرفع، فيكون الرفع على الابتداء أو على الخبر أو على غير ذلك، ولكل منها دلالة خاصة به. ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٣٠٥.

أنك لما قلت: نِعْم الرجلُ فكأنَّ معناه محمود في الرجال، قلت: زيد على التفسير كأنه قيل: من هذا المحمود؟ فقلت: هو زيد، والوجه الآخر: أن تكون أردت بزيد التقديم فأخرته، وكان موضعه أن تقول: زيد نعم الرجل...»[١] فالأول كما يرى مرفوع من جهة التفسير، والتفسير[٢] يعني هاهنا الاستعمال اللغوي؛ أي بيان من هو الرجل المحمود.

ويبدو لنا أن حجة الرفع الأولى هي كون التفسير جملة (هو زيد)، وهذه الجملة مبتدأ وخبر، والخبر مرفوع لذلك رفع زيد؛ لأنَّ المعنى ابتداء وخبر. وأما الوجه الآخر من الرفع فهو دليل التقديم والتأخير، فإن أصل الكلام أن يكون: نِعْم زيدُ الرجل، فأنت نويت التأخير لذلك يكون مرفوعًا هاهنا؛ لأن المعنى تطلب ذلك فرفع (زيد) على هذا الوجه[٣].

- ما يحتمله اللفظ من أوجه الرفع (أربعة أوجه):

ومما اجتمع فيه أربعة أوجه من الرفع وكلها مقبولةً دلاليًا عند المبرد هو قولك: «هذا زيدٌ قائمٌ صلح من أربعة أوجه: منه أنك لما قلت: هذا زيد استغنى الكلام بالابتداء وخبره، فجعلت قولك: (قائم) خبر ابتداء محذوف، كأنك قلت: هو قائم أو هذا قائم»[٤]، فهذا الوجه الأول هو كون (قائم) خبرًا لمبتدأ محذوف، وطبيعة الخبر أن يكون مرفوعًا، فالمعنى على الابتداء والخبر أولى إذ دلَّ على ثبوت القيام لزيد؛ لأن

---

(١) المقتضب (٢/ ١٤٢).

(٢) وليس التفسير هاهنا التمييز كما ذهب أحد الباحثين؛ لأنه لو كان تمييزًا لأصبح منصوبًا في التركيب والنصب دليل التمييز، وهذا وهم وجدناه عند دارسي المصطلح فيكون التفسير عند المبرد له أكثر من استعمال بحسب سياق الحال ومنها التمييز. ينظر: المصطلح النحوي في كتاب المقتضب ٩٠، ٩١.

(٣) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٣٠٢.

(٤) المقتضب (٤/ ٣٠٧، ٣٠٨)، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٣٠٢، ٣٠٣.

الجملة الاسمية أبلغ في الدلالة على المعنى؛ لكونها تدل على ثبوت الفعل، لذلك فإنَّ المحتوى الدلالي لهذا التركيب قد تطابق مع دلالة الرفع الأولى، لكون المعنى استقام بالرفع. ويستمر بالقول: «أما الوجوه الأخرى فهي يجوز أن تجعل (زيدًا) بدلًا من هذا، أو تبيينًا له فيكون المعنى: زيدٌ قائم»[١]، فالرفع على أن (زيدًا) بدل من اسم الإشارة المبتدأ، وبالمحصلة المبتدأ مرفوع فجاء زيدٌ بدلًا عنه، والمعنى على الابتداء والخبر، ويدل على سلامة التركيب؛ لأن المعنى واضح من خلال المبدل عنه.

والوجه الآخر هو عطف البيان الذي يشير إليه المبرد بقوله: «تبيينًا»[٢] وهذا مصطلح استعمله للتعبير عن عطف البيان[٣].

وقال في موضع آخر: و«يجوز أن تجعل (زيدًا)، و(قائمًا) كليهما الخبر، فتخبر بأنه قد جمع ذا وذا كما تقول: هذا حلوٌ حامضٌ تخبر أنه قد جمع الطعمين، ولا تريد أن تنقض الحلاوة بالحموضة»[٤].

والعطف على (زيد) مثله مع قائم؛ لأن زيدًا مرفوع على الخبرية، فالمعنى هاهنا مستقيم حسن، لذلك جاز وجه الرفع وهو من باب الخبرية أيضًا؛ لأنه يجوز أن تتعدد الأخبار والمبتدأ واحد وهو ثبوت دلالة الأخبار، ودلالتها على فحواها. ومما يدل على جواز هذه الوجوه هو ورودها في كلام العرب، وهذا ما ألمع إليه سيبويه[٥] في باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة، وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق... فوجه على

---

(١) المقتضب (٤/ ٣٠٧، ٣٠٨).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٠٨).

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٠٩)، وينظر: المصطلح النحوي في كتاب المقتضب ١١١، ١١٢.

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٠٨).

(٥) ينظر: الكتاب (١/ ٢٥٨-٢٦٠)، وللمزيد ينظر: الأمالي الشجرية (٢/ ٢٧٦)، وشرح المفصل (٢/ ٥٨).

إضمار (هذا) عبد الله أو هو... وآخر أن تجعلها جميعًا لاسم الإشارة ومنه قول العرب: هذا حلوٌ حامضٌ، فإنك جمعت بين الحلاوة والحموضة، ومنه قوله عز وجل: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٥، ١٦] وآخر معطوفًا على هذا الوصف... فالمعنى كأنه عبد الله منطلق. والوجه الرابع على البدل، ومنه قوله عز وجل: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦][(١)].

- ما يحتمل الرفع على التبعيض، والخفض على النعت:

قال المبرد: «تقول: مررت برجلين: مسلمٍ وكافرٍ، ومسلمٌ وكافرٌ كلاهما جيدٌ بالغ؛ وإن شئت قلت: رجلٌ مسلمٌ ورجلٌ كافرٌ. وأما الخفض فعلى النعت، ورددت الاسم توكيدًا، وأما الرفع فعلى التبعيض وتقديره: أحدهما مسلم، والآخر كافر...»[(٢)]. فالمسألة هاهنا أن قولك: مررت برجلين مسلم وكافر جعلتهما نعتًا للرجلين اللذين مررت بهما، والنعت يتبع المنعوت في حالته الإعرابية لذلك كان الخفض، وصح المعنى مع حال الجملة. وأما وجه الرفع فيكون على بدل البعض من الكل فقولك: مررت برجلين مسلمٌ وكافرٌ، حمل على الأصل فكان بدل البعض من الكل والمعنى مستقيم حسن، وقد ورد الرفع على البدل والخفض على النعت في قوله عز وجل على قراءة: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ

(١) وهي قراءة الجمهور، ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٧٩)، وينظر: البحر المحيط (٨/ ٤٩٥)، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٢٩٦، ٢٩٧.

(٢) المقتضب (٤/ ٢٥٠).

يَرَوْنَهُم ﴾ [آل عمران: ١٣][1] فالرفع على البدل، والخفض على النعت، ومما ورد في الشعر قول الشاعر[2]:

كنت كذي رجلين: رجلٌ صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وعلى هذا يكون الرأيان موافقين للمعنى إلا أن وجه الرفع أقوى من وجه الخفض؛ لأن المعنى مع الأول أبلغ في الدلالة وهذا ما ذهب إليه الفراء (ت٢٠٧هـ) والأخفش (ت٢١٥هـ) والطبري (ت٣١٠هـ)[3] وهو ترجيح المبرد أيضًا لأنه يرى أنك إذا قلت: مررت بثلاثةٍ: قائمٌ، وقاعدٌ، ونائمٌ... والرفع جيد بالغ لأنك: أحطت بعدتهم. فهذه حالة أبلغ من علمنا أن الأمرين جائزان في اللغة، إلا أن الرفع أبلغ، لأنه على البدل يكون عندما يكتمل المبدل منه واستيفاء المعنى وإن كان العكس، فلا يجوز إلا الرفع نحو قولك: مررت بثلاثة رجال: جريحٌ، وجريح يا فتى لم يجزِ إلا الرفع؛ لأنك لم تأتِ بعدتهم[4].

- ومما ورد بالرفع والخفض، الاسم الذي يأتي بعد مذ ومنذ:

قال المبرد معلقًا على ذلك: فالاسم يقع مرفوعًا على معنى، وهذا المعنى يكون على قصد الخبرية، لذلك هو يعرب (مذ) اسمًا على أنها مبتدأ وما بعدها خبر، فالمعنى على

---

(١) وقراءة الخفض قرأ بها الحسن البصري ومجاهد والزهري. ينظر: مختصر في شواذ القراءات ١٩، وينظر: البحر المحيط (١/ ٣٩٣).

(٢) البيت من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب (١/ ٤٣٢، ٤٣٣)، وقد نسبه إلى كثير عزة وهو في ديوانه ٩٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٩٢)، ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٩٥)، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن (٣/ ١٩٤).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٩٢)، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٣٠٥، أثر المعنى في الدراسات النحوية ٢٧٥.

الابتداء والخبر، لذلك صح وجه رفع الاسم بعد (مذ) فقولك: لم أته مذ يومان أنك قلت: لم أره ثم خبرت بالمقدار والحقيقة والغاية، فكأنك قلت: مدة ذلك الزمان، فالمعنى هاهنا على الابتداء والخبر[١].

وأما وجه الخفض فإن (مذ) تقع في معنى (في) ونحوها فتكون في موضع حرف الخفض؛ ولأن عمل أحرف الخفض هو خفض ما بعدها لذلك يكون الاسم بعدها مخفوضًا فصح المعنى.

فقولك: أنت عندي مذ اليوم، ومذ الليلة؛ لأنَّ المعنى في اليوم وفي الليلة، وليس المعنى أن بيني وبين رؤيتك مسافة. وقد ورد هذا في كلام العرب[٢].

- ما يحتمله اللفظ من أوجه النصب (الحالية):

وهذه حالة أخرى يجوز فيها النصب، لكن لكلٍّ وجه دلالة تختلف عن الأخرى وفقًا لسياق الجملة. قال المبرد: «واعلم أن هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال، وليست بأحوال، ولكنها موافقة، وموضوعة في مواضع غيرها؛ لوقوعها معه في المعنى»[٣] فالمعنى قيد دلالة النصب على الحالية على الرغم من كونها ليست بأحوال كما عبر عنها، لكنه وجد لها مسوغًا فنصبت على الحالية، فقولك: فجاءني القوم قاطبة وطرًا، إنَّما معناه: جاءني القوم جميعًا، فالمعنى لازم العلامة بالموقع الإعرابي؛ لأن الأحوال وقعت في معنى المصدر[٤]، ورجح المبرد[٥] النصب على الحالية

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ٣٠).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٣٠، ٣١)، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٣٠٦، ٣٠٧.

(٣) المقتضب (٣/ ٢٣٨).

(٤) ينظر: المقتضب هـ٢ في الصفحة نفسها، وينظر: أثر المعنى في الدراسات النحوية ٢٥٥.

(٥) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٦١).

في قوله عز وجل: ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾ [الإسراء: ١٣][١] أي -والله أعلم-: يخرج له طائره كتابًا، وهذا قول المفسرين[٢].

- ما ينصب على الحالية أو النعت:

عدَّ المبرد عنوانًا لهذا الباب بوجهين هما: «ما يجوز لك فيه النعت والحال»، ولا يكون مجازهما واحدًا ولما تحمل كلَّ واحد منهما عليه[٣]، وذلك قولك: «مررت بامرأة معها رجلٌ قائمةٍ يا فتى، إذا حملت ذلك على مررت بامرأة، وإن حملته على الهاء في (معها) قلت: رجلٌ قائمةً، والمعنى إذا نصبت: أنك مررت به معها في حال قيامها، فكانت المقارنة في هذه الحال»[٤]. فإذا قلت: «هذه دابة تشتدّ مكسورًا سرجها. إن حملته على الضمير في تشتد، وإن حملته على دابة رفعت، فيكون نعتًا كأنك قلت: هذه دابة مكسورٌ سرجها، وفي الباب الآخر أنها تشتد في هذه الحال»[٥]، والملاحظ هاهنا جواز الأمرين لدلالة النصب، فقد احتمل اللفظ أن يكون حالًا أو نعتًا، ولكل منهما دلالة تختلف عن الأخرى وفقًا لدلالة سياق الجملة، فالمعنى هاهنا حدد دلالة النصب وهذا ما عبر عنه سيبويه بجواز نصب الحال من النكرة بجعله حالًا ولم يجعله وصفًا، ومثل ذلك: إذا قلت: مررت برجلٍ قائمًا، إذا جعلت المرور به في حال قيامٍ، وقد يجوز على هذا فيها رجلٌ قائمًا، وهو قول الخليل[٦].

---

(١) على قراءة أبي جعفر وفي المصحف (ونخرج...)، ينظر: البحر المحيط (٦/ ١٥).

(٢) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن (٧/ ٢٣)، والبحر المحيط (٤/ ٣٥).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٦١).

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٦١).

(٥) المقتضب (٣/ ٢٦١).

(٦) ينظر: الكتاب (٢/ ١١٢).

ويمكن القول: إن اشتراك علامة النصب بين الحال والمفعولات وخبر كان أتاح للموقع الإعرابي تقديرات مختلفة، فضلًا عن اختلاف المعاني المؤدية إليها العلامة الإعرابية من موقع لآخر[١].

- ما يحتمل ثلاثة أوجه مختلفة (الجزم، الرفع، النصب) ويرجح الجزم:

علق المبرد على قوله عز وجل: ﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤][٢]، وقد قرئ هذا الحرف (يغفر) على ثلاثة أوجه قائلًا: يجوز فيه الجزم والرفع والنصب وأجودها الجزم، ويليه الرفع ثم النصب[٣]. فالرفع على أنه فعل مضارع مرفوع معطوف على (يحاسبكم) محلًّا لذلك عطف جملة فعلية على أخرى[٤]، فيكون المعنى -والله أعلم- أنه أخبر عن نفسه بالغفران لمن يشاء[٥].

ووجه النصب على إضمار (أن) حرف النصب المضمر وجوبًا، فيكون المعنى -والله أعلم- (أن يغفر) على المصدرية[٦]، والوجه الثالث الجزم؛ لأن المعنى يكون على الشرط على أن يكون الحساب وبعد ذلك يكون الغفران وهو الظاهر من كلام المفسرين[٧].

---

(١) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٣٠٨.

(٢) بالرفع والجزم قرأ بها السبعة، ينظر: السبعة ١٩٥، وينظر: إتحاف فضلاء البشر ١٦٧، وبالنصب شاذة، ينظر: البحر المحيط (٢/ ٣٦٠).

(٣) ينظر: المقتضب (٢/ ٢٢، ٦٧).

(٤) ينظر: الحجة لأبي زرعة ١٥٢، والكشاف (١/ ١٥٨).

(٥) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٣٦٠).

(٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ١٨٦).

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ١٤٦)، والبحر المحيط (٢/ ٣٦٠).

ومما يؤيد قراءة الجزم ما ورد في كلام العرب ومنه قول الشاعر[١]:

ومن يغترب عن قومه لا يزل يرى ... مصارع مظلومٍ مجرًّا ومسحبا
وتدفن منه الصالحات وإن يسيء ... يكن ما أساء النار في رأس كبكبا

وكذلك قول الآخر[٢]:

فقلت له: (قرب) ولا تجهدنه ... فيذرك من أخرى القطاة فتزلق

القول بجزم (فيذرك)؛ لأن المعنى يكون على النهي وهو الراجح عند المبرد، والواو والفاء حرفا عطف تستوي فيهما هذه الأحوال[٣].

وقال السيرافي معلقًا على المسألة: «ما يقع بين فعلي الشرط والجزاء المجزومين من الفعل على قسمين؛ أحدهما: معناه مخالف لمعنى فعل الشرط، والآخر معناه وتأويله معنى فعل الشرط، فإذا كان معناه وتأويله مخالفًا لفعل الشرط لم يجز فيه غير الرفع وموقعه موقع الحال، وكذلك ارتفع: لأنه لا يحسن في موضعه الاسم كقولك: إن تأتني تضحك أحسن إليك، وأن تأتنا تسألنا نعطك، لأن تقديره: إن تأتني ضاحكًا، وإن تأتنا سائلًا، وليس تضحك في معنى تأتنا، ولا في تأويله، وكذلك السؤال ليس

(١) البيتان من شواهد سيبويه ونسبهما إلى الأعشى، ينظر: الكتاب (٣/ ٩٢، ٩٣)، وقال فيما جاز من النصب وينتهي إلى الأعشى وفي الديوان ١١٣، ويروى موطن الشاهد بثلاث روايات في (تدفن) بالرفع والنصب والجزم. ولأن رواية الجزم تسكن البيت عروضيًّا شاعت روايتا الرفع والنصب.

(٢) البيت لامرئ القيس، ينظر: الديوان ١٧٤، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب (٣/ ١٠١)، وقد نسبه إلى عمرو بن عمار الطائي، وفيه (صوب) بدلًا من (قرب).

(٣) ينظر: المقتضب (٢/ ٢٣).

في معنى الآتيان، وإذا كان الفعل الواقع بين الشرط والجواب في معنى فعل الشرط وتأويله جاز فيه الرفع والجزم، أما الرفع فعلى تقدير الحال والجزم على البدل...»[١].

- ما يحتمله اللفظ من ثلاثة أوجه: بالرفع، والرابع بالجزم:

تقول: مُرْهُ يحفرها، ومره يحفرها، فالرفع على ثلاثة أوجه والجزم على وجه واحد، وهو أجود من الرفع؛ لأنه على الجواب فيكون المعنى على الجزم أولى، فيكون جوابًا للفعل مُرْه[٢].

أما وجوه الرفع فهي أولًا: أن يكون (يحفرها) على قولك: فإنه ممن يحفرها، كما كان لا تدنُ من الأسد يأكلك، فالمعنى يكون على رفع الفعل؛ لأن المعنى يكون في المستقبل، الذي يمثله الفعل المضارع (يأكل) على أنه جملة فعلية مكونة من فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم.

والثاني من الرفع يكون على الحال كأنه قال: مره في حال حفره. فلو كان اسمًا لكان مُرْه حافرًا لها. وهذا يعني أن الجملة الفعلية تكون في محل نصب حالًا، لذا يكون الفعل المضارع مرفوعًا وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة الفعلية في محل نصب حال، تريد: مره أن يحفرها فتحذف (أن) وترفع الفعل؛ لأن المعنى كون الأمر حاضرًا للشيء.

---

(١) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (مخطوط) مصورة د/ محمد البكاء (٥٢٨ نحو تيمور) (٣/ ٦٢٩، ٦٣٠).

(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ٨٤، ٨٥).

والثالث: يكون على شيء هو قليل في الكلام، وذلك أن عامله لا يضمر، ومنه قول طرفة بن العبد[١]:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأنْ أشهد اللذات هل أنت مخلدي

وأما وجه الجزم فيكون على الجواب وهو الراجح عند المبرد؛ لأن المعنى يكون أبلغ في الدلالة مما لو كان بالرفع، فجملة (مُرْه يحفرها) تكون على الجواب، لأن الفعل (مُرْه) يحتاج إلى جواب لإتمام المعنى، وهذا سبب لترجيح وجه الجزم فضلًا عن ذلك فقد ورد مثل هذا التركيب في القرآن الكريم بالجزم وهو حجة قوية ومنه قول الله عز وجل: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا ﴾ [الحجر: ٣] فالقول على الجواب. والملاحظ هاهنا أنَّ المبرد يرجح الجزم لوروده في القرآن الكريم على الرغم من جواز ثلاثة أوجه من الرفع في العربية؛ لأن المعنى أتم وأبلغ في الجزم، وبالمحصلة جزالة التركيب وقوة الإبلاغ في التعبير[٢].

- ما يجوز فيه ثلاثة أوجه (الرفع، والنصب، والخفض):

يخرج اللفظ بدلالة الحركة الإعرابية إلى أكثر من معنى، وهذا المعنى يكون تبعًا لسلامة التركيب فضلًا عن أن المعاني تتنافس فيما بينها من خلال الحركة الإعرابية سواء أكانت بالرفع، أم بالخفض، أم بالنصب. وهذا ما عبَّر عنه المبرد في باب (مَنْ) الاستفهامية إذا كنت تريد بها إثبات المعرفة. فإذا قال لك رجل: جاءني عبد الله، وأنت تعرف جماعة كلهم بهذا المسمى (عبد الله) تقول: مَنْ عبد الله؟ بالرفع، وإذ قال

(١) البيت من شواهد سيبويه، نسبه إلى طرفة بن العبد، ينظر: الكتاب (٣/ ٩٩)، وفي الديوان ٢٣، وينظر: شرح القصائد السبع الطوال ١٩٢.

(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ٨٤، ٨٥، ٨٦)، وينظر: الكتاب (١/ ٤٥١)، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٣٠٢، ٣٠٣.

لك: رأيت عبد الله تقول: مَنْ عبد الله؟ بالنصب، وإذا قال لك: مررت بعبد الله تقول: مَنْ عبد الله؟ بالخفض، فهذا سبيل كل اسم علمٍ مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر[١].

نلحظ هاهنا ثلاثة أوجه إنماز بها (عبد الله): بالرفع، وبالنصب، وبالجر. فالوجه الأول: رفعت كما أخبرت؛ لأن الإخبار هو المعنى المطلوب من المخبر فضلًا عن ذلك فهو جزء من سلامة التركيب إذ كان الإخبار بالرفع؛ لعلم السامع أنك تسأله عن الشخص المعني هو فيكون بالرفع، وكذلك وجها النصب والجر؛ لأن السامع قد أخبرك بنصب (عبد الله)، وكذلك بجر (عبد الله)، فكان إخبارًا عنه بالحكاية التي بدأ بها السامع، ويرجح المبرد وجه الرفع؛ لأنه أبلغ في الدلالة على المعنى.

قال: «ولو قلت في جميع هذا: مَنْ عبد الله؟ كان حسنًا جيدًا، وإنما حكيت ليعلم السامع أنك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه، ولم تبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه. والدليل على ذلك أنك لو قلت: (ومَنْ)، أو (فمنْ) لم يكن ما بعدها إلا رفعًا؛ لأنك عطفت على كلامه فاستغنيت عن الحكاية؛ لأن العطف لا يكون مبتدأ»[٢].

فالحكاية هي الراجحة في وجه الرفع عند المبرد، ويعلل ذلك على الابتداء والخبر وبعده من جيد الكلام؛ لأن الكلام ذو درجات من حيث الدلالة وقوة التعبير عن المعنى. وهذا مذهب سيبويه، وهو لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيرفعون وينصبون ويخفضون ويجري المبرد القياس على لغة بني تميم[٣].

---

(١) ينظر: المقتضب (٢/ ٣٠٩).

(٢) المقتضب (٢/ ٣٠٩).

(٣) ينظر: المقتضب (٢/ ٣١٠)، وينظر: الكتاب (١/ ٤٠٣)، ولهجة تميم ٢٢٦.

- أوجه الرفع، والنصب، والجر بعد (كم) الخبرية:

قال المبرد عن (كم) التي تقع خبرًا: «فمعناها معنى رُبَّ إلا أنها اسم، ورُبَّ حرف» ويأتي الاسم بعدها على ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والخفض. ومنه قول الشاعر[1]:

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالةً فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري

فالوجه الأول على الجر تكون (كم) بمعنى (رُبَّ) وهي في محل رفع مبتدأ وخبرها جملة (قد حلبت)، ووجه الرفع أن تكون (عمة) مبتدأ وخبرها جملة (قد حلبت) و(كم) في محل نصب مفعول مطلق، وفيها وجه آخر على الظرفية، والوجه الثالث نصب (عمة) على اعتبار (كم) خبرية على لغة ما ينصب تمييز (كم) الخبرية، فيكون الاسم بعدها منصوبًا على التمييز، لذا يكون المعنى الأول جائزًا صحيحًا في اللغة، وكذلك الثاني، والثالث لكن رواية البيت التي تتناسق مع المعنى من حيث الجر والنصب، لأنها كما يقول الأستاذ عضيمة: أبلغ في الهجاء من رواية الرفع؛ لأنهما تفيدان أن لجرير عمات وخالات أجيرات ممتهنات[2]. وبالمحصلة فهي أبلغ في الدلالة على المعنى الذي ينشده الشاعر.

(١) البيت من شواهد سيبويه، وقد نسبه إلى الفرزدق، ينظر: الكتاب (٢/ ٧٢، ١٦٢) وهو في ديوانه ٤٤٨.

(٢) ينظر: المقتضب هامش الصفحة (٣/ ٥٧، ٥٨، ٥٩)، وينظر: الكتاب (١/ ٢٥٣) وينظر: مغني اللبيب ٢٤٥، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٣١٦.

- ما يحتمله اللفظ من أوجه النصب والرفع:

١- الرفع يكون دالًّا على المصدر:

وجه المبرد قول الشاعر[١]:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

الشاهد في هذا البيت (أحضر) تروى بالنصب والرفع، فالرفع لأنه فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، ولأن عوامل الأفعال لا تضمر فإذا حذفتها رفع العمل وكان دالًّا على المصدر[٢]. ومنه قوله عز وجل: ﴿ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [الصف: ١٠]، وهذا مثل قولك لو قال قائل: ما يصنع زيد؟ فقلت: يأكل أو يصلي لأغناك عن أن تقول: الأكل أو الصلاة؛ لأن الفعل إنما مفعوله اللازم له إنما هو المصدر فهو كقولك: قد قام زيد، بمنزلة قولك: قد كان منه قيام...[٣] فيكون الرفع هاهنا موافقًا للمعنى؛ لأنه أبلغ في إيصال فكرة المتكلم فضلًا عن ذلك تلاؤمه مع أصول التقعيد النحوي.

وأما وجه النصب فيكون على إضمار (أن)؛ لأن المعنى إنما حقه (بأن) وقد أبان ذلك فيما بعده بقوله: (وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي) فجعله بمنزلة الأسماء التي يجيء بعضها للدلالة عليه[٤]، ويبدو أن قوله: بمنزلة الأسماء، يعني به المصدر

(١) البيت لطرفة بن العبد، ينظر: الديوان ٢٣، وشرح المعلقات السبع ١٩٢.

(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ١٣٦)، وينظر المقتضب (٢/ ٥٨).

(٣) ينظر: المقتضب (٢/ ١٣٦).

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٨٥-١٣٦).

المؤول من أن المضمرة والفعل والتقدير (عن حضور)، وجعله الإبانة للحضور جوز وجه النصب، لأن المعنى معه حسن لحسن التركيب.

٢- وما يحتمل النصب والرفع من المصادر تبعًا لقرينة التعريف والتنكير:

ذهب المبرد إلى أن المصادر يجوز فيها النصب والرفع «فإن كانت هذه المصادر معارفه فالوجه الرفع، ومعناه كمعنى المنصوب، ولكن يختار الرفع، لأنه كالمعرفة، وحق المعرفة الابتداء، وذلك قولك: الحمد لله رب العالمين... والنصب يجوز، وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها، فإن كان الموضوع بعدها أمرًا أو دعاءً لم يكن إلا نصبًا. وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعًا، وإن كان يقع لهما جميعًا كان النصب والرفع»[(١)]. ومما جاء على الوجهين قول الشاعر[(٢)]:

وبالسهب ميمون النقيبة قوله لملتمس المعروف: أهل ومرحب

والشاهد في البيت هو جواز رفع (أهل) ونصبها والرفع؛ لأن فيها معنى التعريف، وأما النصب فلأن معناها معنى المصدرية وكلا المعنيين صحيح وفقًا لقول الشاعر في رثاء رجل دفن في السهب[(٣)]، فالرفع في مثل هذه المصادر يكون على الابتداء والخبر، ودلالتهما على الثبوت والاستقرار. والنصب يكون تبعًا لمعنى المصدر وبحسب موقعه في الجملة[(٤)]، ونظير ما لزم معنى واحد النصب على

(١) البيت من شواهد سيبويه، وقد نسبه لطفيل الغنوي وهو في ديوانه ١٩، وقال سيبويه: أي هذا أهل ومرحب بالرفع. الكتاب (١/ ٢٩٦).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٢١٩).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ٢١٩).

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٢١٨) وللمزيد ينظر: (٣/ ٢٢٠، ٢٢١).

المصدرية قولك: سبحان الله، معاذ الله، فمعناه واحد الرفع والنصب، والنصب ألزم له[١].

- ما يقع من المصادر توكيدًا فيكون بالرفع والنصب:

تتبع النحاة حالات مجيء المصدر ووقوعه توكيدًا للفعل، ومن بين هؤلاء النحاة المبرد، إذ ذكر في أكثر من موضع بابًا للتوكيد بالمصدر[٢]، إذ يرى أن سلامة المعنى تضمن سلامة التركيب؛ «لأنك إنما تؤكد الأول بشيء تحققه»[٣] وذلك قولك: «هذا زيدٌ حقًّا؛ لأنك لما قلت: هذا زيد فخبرت إنما خبرت بما هو عندك حقٌّ فاستغنيت عن قولك: أحقٌّ ذاك، وكذلك هذا زيدٌ الحق لا الباطل، لأن ما قبله صار بدلًا من الفعل...»[٤]. ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ﴾ [مريم: ٣٤] فقد قرئت بالرفع والنصب[٥].

قال المبرد: «وتقول: هذا القول لا قولك، أي: ولا أقول قولك. فتأويل هذا: أن قولك بمنزلة هذا القول حقًّا، وهذا القول غير قيل باطل لأنه توكيد، ولو قلت: هذا القول لا قولًا لم يكن لهذا الكلام معنى...»[٦] فوجه الرفع أقوى -والله أعلم- لأنه يكون على الابتداء والخبر، أو خبرًا لمبتدأ محذوف، فتكون جملة اسمية توكيدًا لقوله ﴿ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾؛ لأن القصد انقضى عند قوله: ﴿ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ وما جاء

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ٢١٧).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٣٣، ٢٧٠).

(٣) المقتضب (٣/ ٢٦٧).

(٤) المقتضب (٣/ ٢٦٦).

(٥) السبعة ٤٠٩، والتيسير ١٤٩، والعنوان ١٢٧.

(٦) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٦٦، ٢٦٧).

بعدها توكيدًا لها فيكون ﴿ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ هو قول الحق لذلك كان الرفع أرجح؛ لأنه أبلغ في الدلالة[١]، أما وجه النصب فيكون نائبًا عن المفعول المطلق أو هو المفعول المطلق توكيدًا لما قبله «لأن ما قبله صار بدلًا من الفعل»[٢]. ونظير ذلك قول الشاعر[٣]:

إني لأمنحك الصدود وإنني قسمًا إليك مع الصدود لأميلُ

لما قال: إني لأمنحك الصدود، وإنني إليك لأميل علمَ أنه مقسم، فكان هذا بدلًا من قوله: أُقسِم قَسَمًا[٤]؛ فـ(قسمًا) مصدر مؤكد للفعل (أقسم).

- ما يرفع على الابتداء وينصب على نيابة الفعل:

قال المبرد: «فأما قولهم: سلامًا، وسلامٌ يا فتى، فإن معناه: المبارأة والمتاركة، فمن قال: لا تكن من ذلك إلا سلامٌ بسلامٍ فمعناه: لا تكن إلا وأمرك وأمره المتاركة والمبارأة، وإنما رفعت؛ لأنك جعلته ابتداءً وخبرًا في موضع خبر (كان)»[٥].

فوجه الرفع على أن (سلامٌ) مبتدأ مرفوع وما بعده خبره، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (كان)، والمعنى هاهنا أنك ابتدأت شيئًا جديدًا؛ فكان وجه الرفع أرجح؛ لأن المعنى اقتضاه، وهذا ما أشار إليه سيبويه قائلًا: «فهذه

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٦٦)، وينظر: جامع البيان عن تأوي آي القرآن (١٦/ ٦٢)، والقطع والاستئناف ٢٥٤.

(٢) المقتضب (٣/ ٢٦٦).

(٣) البيت من شواهد سيبويه، وقد نسبه إلى الأحوص، ينظر: الكتاب (١/ ٣٨٠)، وفي خزانة الأدب (١/ ٢٤٧) بولاق.

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٦٧)، وينظر: الكتاب (١/ ٣٨٠).

(٥) المقتضب (٣/ ٢١٩).

الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها...»[١]، فالمعنى قد ثبت عندك مسبقًا فضلًا عن ذلك فإن الجملة الاسمية تدل على الثبوت والاستقرار لذلك كان الوجه الرفع؛ لأن المعنى قد استقر في الذهن قبل الحديث عنه بالكلم.

وأما وجه النصب فيراه المبرد جيدًا بالغًا، ومنه قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣] تأويله المتاركة؛ لأن المعنى -والله أعلم- المتاركة؛ أي: لا خير بيننا وبينكم ولا شر[٢]. وذهب سيبويه إلى «أن أبا الخطاب زعم أن مثل قولك للرجل: سلامًا تريد: تسلمًا منك. كما قلت: براءة منك، تريد: لا التبس بشيء من أمرك، وزعم أن أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيت فلانًا فقل له: سلامًا فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى براءة منك. وزعم أن هذه الآية مفعول بها ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ بمنزلة ذلك»[٣]، والراجح أن القرينة الملازمة هاهنا قرينة معنوية، فالرفع على استقرار المعنى في الذهن قبل أن يصبح كلامًا، والنصب على المتاركة والمبارأة وكلاهما في ذهن المتكلم.

وقد يرتفع المصدر على الابتداء وينصب لكونه نائبًا عن الفعل لوجود قرينة لفظية، وهذه القرينة تحدد تعدد الأوجه الإعرابية في قسم من المصادر منها (ويلٌ، وويح، وتب، وويس له) فإن أضفتها لم يكن إلا النصب لذا تقول: ويحه، وويله وهاهنا لم يجز إلا النصب؛ لأنهن مصادر[٤] والمضاف هو: «بمنزلته في اللام إذا قلت:

---

(١) الكتاب (١/ ٣٣٠).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٢١٩)، وينظر: جامع البيان في تفسير القرآن، والبحر المحيط (٦/ ٥١٢، ٥١٣).

(٣) الكتاب (١/ ٣٢٤، ٣٢٥).

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٢٠).

سقيًا لك، لتبين من تعني، وذلك ويلك، وويحك، وويسك، وويبك»[١] لذا كان وجه النصب على الدعاء.

وأما إن لم تضف، فيكون على الإفراد وجاز لك الوجهان؛ الرفع لأنه مستقر على الابتداء، والنصب على الدعاء، ومنه قول الشاعر[٢]:

كسا اللؤم تيمًا خضرةً في جلودها فويلٌ لتيم من سرابيلها الخضر

والشاهد فيه (ويلٌ) فيها وجهان الرفع على الابتداء وما بعده خبرًا لها، والنصب على الدعاء. ويتحدد الموقع الإعرابي تبعًا للمعنى، ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين: ١]، ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المطففين: ١٠]، فالرفع هاهنا لا غير؛ لأن المعنى قد ثبت عند الله، والله أعلم[٣].

- ما يحتمل النصب على العطف أو الرفع على الابتداء:

تقول: (إن زيدًا منطلق الظريف، وإن زيدًا يقوم العاقلُ) الرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان. فالرفع من وجهين: أن تجعله بدلًا من المضمر في الخبر، والآخر أن تحمله على قطع وابتداء. وعلى هذا يكون (الظريف) في الوجه الأول بدلًا من المضمر والتقدير: إن زيدًا هو منطلق الظريف، فجملة (هو منطلق) مبتدأ + خبر، والظريف مرفوع على البدلية من المضمر (هو)؛ لأنه مبتدأ. وأما الوجه الآخر من الرفع، فيكون على قطع الكلام السابق وابتداء بجملة جديدة لذا يكون التقدير: إن زيدًا منطلق ثم تقف فتقول: الظريف، وكلا الوجهين قد وردا في القرآن الكريم، ومنه

(١) الكتاب (١/ ١٦٠).

(٢) البيت من شواهد سيبويه، وفيه (فويلًا) يروى بنصب (ويلًا) والأكثر رفعها، ونسبه إلى جرير، ينظر: الكتاب (١/ ٣٣٣) في الديوان ٢١٢.

(٣) ينظر:المقتضب (٣/ ٢٢١)، (٢/ ١١٨)، (٤/ ٣٨٢).

قوله عز وجل: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ [سبأ: ٤٨] وهي قراءة السبعة[١]، الشاهد فيها (علام) مرفوع على أنه بدل من المضمر، والوجه الآخر من الرفع على القطع والابتداء، وقد ذهب قسم من العلماء إلى غير ذلك[٢]. وأما وجه النصب؛ فالأول: أنْ تتبعه زيدًا، والآخر أن تنصبه بفعل مضمر على جهة المدح[٣]. وقد ورد في الشعر قول كعب بن جعيل[٤]:

ألا حيّ ندماني عمير بن عامر إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا

والفرق بين وجهي الرفع والنصب على إرادة معنى التوكيد أو عدمه[٥].

- ما يحتمله اللفظ من الوجه الإعرابي بحسب الحذف:

ألمع المبرد إلى العلاقة بين الوجه الإعرابي والمحذوف إذ قال: «تقول: خرجت من الدار فإذا زيدٌ، فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة، فلو قلت على هذا: خرجت فإذا زيد قائمًا، كان جيدًا؛ لأن معنى فإذا زيد، أي: فإذا زيد قد وافقني»[٦]، من الملاحظ هنا أن التقدير أثر في المعنى (فإذا زيد قد وافقني) هذه الجملة لها علاقة بنصب (قائمًا)؛ لأن الموافقة تكون بالحال، وتقدير الكلام (قد وافقني) أن الأمر تحقق لوجود الحرف (قد)، وجملة (قد وافقني) جملة فعلية في محل نصب حال، وقد ورد هذا الاستعمال في القرآن الكريم، ومنه قوله عز وجل: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠]

(١) ينظر: السبعة ٧٣، وينظر: البحر المحيط (٩/ ٨٣).

(٢) ينظر: تفصيل ذلك هامش عضيمة (٢)، المقتضب (٤/ ٧٤).

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ١١٣، ١١٤)، وينظر: المقتضب (٤/ ١١١).

(٤) ينظر: الكتاب (١/ ٣٥).

(٥) ينظر: أثر المعنى في الدراسات النحوية ٢٧٤.

(٦) المقتضب (٣/ ٢٧٤)، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٢٩٥.

والمعنى -والله أعلم- (قد حصرت)، فجملة (قد حصرت) جملة فعلية في محل نصب حال[١].

ومن إشارات المبرد الأخرى إلى علاقة التقدير بالمعنى قوله: «زيدٌ أخوك قائمًا، وأنت تريد النسب فهو محال، لأن النسب لازم فليس له في القيام معنى، ويستحيل في تقدير العربية مع استحالته في المعنى، لأن الفعل ينصب الحال...»[٢]، فالتقدير غير الموجود في العربية -أي: الممتنع- يكون ممتنعًا في المعنى، لذلك فالعلاقة بينهما علاقة دلالية بحتة لها أثرها في الموقع الإعرابي، فضلًا عن ذلك فإن المعنى يدخل في التأويل وفي الحكم الإعرابي[٣].

وخلاصة القول: إن تعدد الأوجه الإعرابية عند المبرد هو تقليبها على جميع المعاني التي تدل عليها التراكيب، لذلك نراها مرفوعة مرة، وفي رفعها ثلاثة أوجه، أو أكثر، كما جاز فيها التنوين فتدل على معنى غير الثلاثة الأول[٤]، وأحيانًا أخرى تدل الحركة الإعرابية الواحدة على أكثر من معنى[٥]؛ لأنه يرى أن استقامة التركيب من استقامة المعنى، تقول: «هو الحسن وجهًا، والطيب خبرًا... لم يكن إلا النصب، لأنك أبهمت الحسن، وأضمرت في الحسن الفاعل، فانتصب ما بعده؛ لأنه تمييز إذا كان نكرة ويستقيم أن يكون انتصابه وهو نكرة كانتصابه إذا كانت الألف واللام على التشبه

(١) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين في تقدير (قد)، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٥٦، ٢٥٧)، وينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٩٣)، والبحر المحيط (٦/ ٧٥).

(٢) المقتضب (٣/ ٢٧٤)، وينظر: المقتضب (٤/ ٣٥٣).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٩٩)، وينظر: المقتضب (٣/ ٢٢٣، ٢٧٢).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ٦٥)، وينظر: (٤/ ١١٨، ١١٩، ١٩٣، ٣٢٢).

(٥) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٢٣)، وينظر المقتضب (٤/ ٢٠٧).

على التشبه بالمفعول به، وذلك قولك: هو الحسن الوجه...»[١] فالاستقامة المعنوية هي الوجه المطلوب في التركيب[٢]؛ لأن هناك جملًا مستقيمة التركيب خالية من المعاني، وهذا ما دأب إليه الغربيون[٣].

أما علماؤنا العرب فقد كان النصب موضع اهتمامهم، وقد عبَّر المبرد عن ذلك في أثناء تعليقه على قوله عز وجل: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا ﴾ [الجاثية: ٢٥] «فالوجه نصب (حجتهم) لأنه ذكر الفعل، والوجه الآخر -رفع حجتهم- جيد لأن الحجة هي القول في المعنى»[٤]، فأصل الكلام -والله اعلم-: قالوا حجتهم على النصب؛ لأن القول قول الحجة، وأما وجه الرفع قد انفرد به المبرد؛ لأن الحجة هي القول في المعنى؛ أي -والله أعلم- الحجة قولهم كذا وكذا.

فالمسألة عند المبرد هي تقليب الأوجه الإعرابية، بحسب دلالة المعنى[٥]، لذلك كان التعدد أحيانًا في دلالة مسألة واحدة كما في عطف البيان[٦] إذ له أكثر من دلالة واحدة.

---

(١) المقتضب (٤/ ١٦١، ١٦٢).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٨٨، ٣٠٢).

(٣) يرى جومسكي: «إن نظام القواعد مستقل عن المعنى، وإن النماذج التي تعتمد على الاحتمال لا تعطينا نظرة ثاقبة في بعض المسائل الأساسية للبنية النحوية» البنى النحوية ٢٢، وينظر: اللسانيات واللغة العربية ٧١.

(٤) المقتضب (٤/ ٤٠٧).

(٥) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٠٨، ٣٠٩).

(٦) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٠٩).

المبحث الثاني
السياق والدلالة النحوية

توطئة:

أولى النحاة أثر السياق عناية كبيرة إذ درسوا مختلف أحوال الكلام، والظروف المحيطة بالنص سواء ما يمثلها المخاطب، أو ما يحيط به من عناصر. وتمثلت هذه العناية في بث الكثير من الآراء والأقوال، وفقًا لما يتطلبه النص؛ لذلك كانت تلك الآراء مبثوثة بين الأبواب النحوية. فهم يراعون حال المخاطب ومنزلته من الكلام، ومدى فحوى المعنى المرتبط بالتعبير عن الأداء للمعنى النحوي، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فأخذوا في الاعتبار حالة الجو والطقس، وإلى ما وراء المشاهدة من صور الجنس، والسمع، والشم فقولك: شممت ريحًا... المسك والله، هذه الجمل قد راعوا فيها ما وراء المشاهدة[١].

ومن بين أولئك النحاة، المبرد الذي أشار إلى علاقة السياق بالمعنى النحوي[٢] قائلًا: «فأما قولهم: هو مني مقعد القابلة، ومنزلة الولد، فإنما أراد أن يقرب ما بينهما، وإذا قال: هو مني مناط الثريا، فإنما معنى هذا أبعد البعد»[٣].

ومنه قول الشاعر[٤]:

وإنَّ بني حَرْب كما قد علمتمُ ... مناط الثريا قد تعلت نجومها

---

(١) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين ١٥١.

(٢) أعني بالمعنى النحوي: (الدلالة النحوية) أينما ورد هذا المصطلح.

(٣) المقتضب (٤/ ٣٤٣).

(٤) البيت من شواهد سيبويه، وقد نسبه للأحوص، ينظر: الكتاب (١/ ٤١٣).

وهاهنا دلالة على ارتفاع منزلتهم وشرفهم.

فالجملة الأولى استعملت الألفاظ لدلالتها على القرب الذي بينها وفقًا للسياق؛ لأنه من المعروف أن مقعد القابلة هو أقرب ما يكون من منزلة الولد، وأما المعنى الثاني فهو بعيد؛ لأن مناط الثريا هو في السماء، إذ لا يستطيع الوصول إليه، لذلك عبر عنه بـ(مناط الثريا) -أي: كناية عن البعد كما يسميه البلاغيون- مع كون لفظتي (هو مني) دلت على معنى واحد إلا أن السياق هو الذي حدد معناها داخل النص وفقًا للظروف المحيطة به، وهذا يعني أن السياق عنصرٌ مهمٌّ في تحديد الدلالة التي يسعى إليها المتكلم، ومن خلاله اتضح لنا التفريق بينهما، والاستدلال على المعاني إذ إنَّ «اللغة مرتبطة بالمعاني التي يحس بها الإنسان ويدركها، وهذه المعاني إنما تقع بادئ ذي بدء مفردة وبعد أن تستقر في الذهن يطرأ عليها التركيب، ولما كانت الألفاظ تابعة للمعاني كان وضع الألفاظ سابقًا لوضع الألفاظ المركبة... ومَنْ يدرك معاني الكلمات المفردة لا يستطيع أن يدرك فحوى الكلام، ومدلوله تمام الإدراك، وقد يعين السياق على معرفة معاني الكلمات»[(١)]، ولأن الكلام لا بد من أن يحمل من القرائن اللفظية والحالية (غير اللفظية) ما يعين معنى واحدًا لكل كلمة[(٢)]، ومن خلال الاعتماد على السياق يتحدد لنا المعنى النحوي، وهذا يعني أن الألفاظ داخل التركيب لا تعني شيئًا إلا من خلال تضافرها مع الألفاظ الأُخر، فضلًا عما يحيط بالنص من الظروف الخارجية التي تحدد الدلالة النحوية وفقًا لسياق الحال أو ما يدل على ذلك، وهذه الظروف مرتبطة بفكر المتكلم والمخاطب؛ لأن الفكر هو ربط بين ما هو خارج النص وما هو داخل النص[(٣)].

---

(١) حقيقة اللغة ومفرداتها ٣٢١.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٣٩.

(٣) ينظر: اللغة والفكر ٢٠.

وهذا يعني أن للسياق مزية خاصة وأهمية بالغة الأثر في التركيب؛ لأن للمفردة -كما هو معروف- أكثر من معنى وفقًا لما أورده أصحاب المعاجم، وما ذكره اللغويون في كُتُب المشترك اللفظي[١]، وهذا يعني أن المعنى متعدد والذي يحدده هو السياق؛ لأنه «هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة على الرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها... وهو الذي يخلص الكلمة من الدلالات المادية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها وتخلق لها قيمة [حضورية]، ولكن الكلمة بكل المعاني الكامنة توجد في الذهن مستقلة عن جميع الاستعمالات التي تستعمل فيها مستعدة للخروج والتشكل بحسب الظروف التي تدعوها»[٢].

- دلالة السياق:

إنَّ تحديد أي دراسة يفترض تحديد المصطلح الذي يعمل به في الدراسة، لذا وجدت أن من الأفضل تحديد ذلك، ويبدو أن النحاة لم يستعملوا لفظة (السياق) بمفهومها المعروف لدينا الذي يعني كل ما يحيط بالنص من ظروف سواء أكانت حالية أم لفظية أم غير ذلك، وإنما كانت إشاراتهم وفقًا لما يتطلبه النص (التركيب)، فهم يشيرون إلى سياق المقام من خلال ما روي عنهم؛ لأن لكل مقام مقالًا، وسياق الحال، هو مراعاة حال المخاطب وعمله ووجود الدليل على الحذف[٣] فضلًا عن نظام الرتبة، لذا كان الحديث عنه يتداخل في أغلب المباحث اللغوية، غير أنه

---

(١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: لسان العرب مادة (سوق)، وما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ١٥.

(٢) اللغة، فندريس ٢٣١.

(٣) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: الكتاب (١/ ٢٥٥، ٣٢٠، ٣٤٣)، والمقتضب (١/ ٢٤٨)، (٣/ ١١٢)، (٤/ ٣٤٣)، وينظر: السياق في الفكر اللغوي عند العرب (بحث) صاحب أبو جناح، والدلالة السياقية عند اللغويين ٣١٣.

مصطلح ظهر عند علماء العلوم الشرعية؛ لأن النص المقدس -القرآن الكريم- يحتاج إلى فهم دقيق من خلال معرفة مختلف الظروف التي تحيط بالنص؛ منها معرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك[١].

ولعل الإشارة الصريحة التي أشارت إلى استعمال لفظة (السياق) هو ما جاء في رسالة الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) بمعناه الواسع، والشامل الذي يستعمله المحدثون، وهو ظاهر قوله: «...فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عامًّا (ظاهرًا)، يراد به العام الظاهر، ويستغني بأول هذا منه عن آخره، وعامًّا (ظاهرًا) يراد به الخاص، و(ظاهرًا) يعرف من سياقه أنه يراد به (غير ظاهره) فكل هذا موجود في أول الكلام أو وسطه أو آخره...»[٢]، وذكر في موضع آخر بابًا سماه (الصنف الذي يبين سياقه معناه)[٣].

وهذا يعني أن مصطلح فكرة السياق قد عرف عند علماء العرب منذ نهاية القرن الثاني الهجري، وأشاروا إليه من قريب وبعيد وفقًا لما يتطلبه المقام، وبهذا ردٌّ على من ادعى أن العرب لم يعرفوا هذا المصطلح، كما زعم بعض الباحثين إذ يرى أن فكرة السياق مقتبسة من الغربيين[٤]، ولا سيما المدرسة الإنكليزية بزعامة (فيرث) الذي أولى للسياق أهمية كبيرة[٥]، إذ قسموه على: سياق لغوي، وهو يشمل التركيب، وداخله من الألفاظ المستعملة فيه للدلالة على المعنى، وعاطفي، وموقفي، وثقافي،

(١) ينظر: أسباب النزول للواحدي ٢٥، والناسخ والمنسوخ ٣٧.

(٢) رسالة الشافعي ٥١، ٥٢.

(٣) ينظر: رسالة الشافعي ٦٢.

(٤) ينظر: علم اللغة، السعران ٣٣٨.

(٥) ينظر: علم الدلالة (مختار) ٦٩، ٧٠.

وهؤلاء يدخلنَّ في السياق غير اللغوي؛ كالحس، والعقل، والعرف، أو العادة وغير ذلك[١]، وهذا ما أشار إليه علماء العرب من مراعاة حال المخاطب والظروف المحيطة به وما شاكل ذلك[٢].

(١) للمزيد ينظر: السياق ودلالته في توجيه المعنى ٣٢-٣٤.

(٢) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين ٩٧، ١٧٩، ١٩٣.

أولا: دلالة السياق اللغوي:

دلت نظرية السياق على معنى استعمال السياق اللغوي، الذي هو استعمال الكلمة في اللغة، أو الطريقة التي تستعمل بها، أو الأثر الذي تتركه الكلمة في النص[١]. ولما كان السياق اللغوي هو الذي يحدد معاني المفردات[٢]؛ ذلك لأن المفردة وحدها لا تعطي معنى وظيفيًّا، وإنما تدل على معناها المعجمي، وهذا يعني أن المفردة يتكامل معناها داخل النص؛ لأن دلالتها تختلف من استعمال إلى آخر، وهذا ما أشار إليه محمد حماسة[٣] عندما ناقش سياق المركب الاسمي (أمر الله) في قوله عز وجل: ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: ٤٣]، وقوله عز وجل: ﴿ قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [هود: ٧٣]، وقوله عز وجل: ﴿ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات: ٩]، وقوله عز وجل: ﴿ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٤٧﴾ ﴾ [النساء: ٤٧، الأحزاب: ٣٧]، وقوله عز وجل: ﴿ حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴾ [التوبة: ٤٨]، وقوله عز وجل: ﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الرعد: ١١]، وقوله عز وجل: ﴿ ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ ﴾ [الطلاق: ٥]، إذ يرى محمد حماسة أن (أمر الله) في هذه الآيات يختلف بحسب اختلاف العناصر اللغوية في النص القرآني من السوابق واللواحق، فاللفظ واحد والمعنى مختلف، ومن هنا يمكن القول: إن السياق اللغوي يظهر من خلال الإشارة إلى السوابق واللواحق.

---

(١) ينظر: علم الدلالة (مختار) ٦٨.

(٢) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ١٢٣.

(٣) ينظر: النحو والدلالة ١١٧، ١١٨.

وهذا ما لمسناه عند المبرد إذ نجده يشير إلى ذلك من خلال الإشارة الذكية للعلاقة بين المعنى والتركيب، إذ يقول: «فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود»[١]، فهو يجعل المعنى الفيصل في صحة المعنى النحوي؛ لأنه يؤكد مدى الفائدة من خلال انتظام الكلام، وتناسقه، وتضافره لتحقيق الفائدة، وهو المرجو من المعنى النحوي، لذلك نراه يراعي مستوى المخاطب؛ لأن المخاطب هو العنصر الثاني في طرفي النص، فهو يهتم بالمستوى الدلالي له وذلك بائن من خلال ائتلاف اللفظ مع المعنى؛ لأن ما صلح به المعنى صلح، وما فسد فقد فسد معناه؛ «لأن الكلام إنما يراد لمعناه»[٢]، وهذا المعنى هو مدار فحوى المتكلم بينه وبين المخاطب حتى يستطيع النص أداء وظيفته[٣]؛ لأن هذه الوظائف ذات علاقة وثيقة بين السامع والمتكلم، وبالمحصلة تحقيق الفائدة للجملة؛ لأنها الغاية الأساسية للمتكلم، ولو نظرنا إلى الجملة الآتية: زيد في الدار قائمًا، لوجدناها ذات علاقة وثيقة مع السياق؛ لأنها يمكن أن تعطينا التصور الآتي:

(١)

زيد	في الدار	قائمًا
↓	↓	↓
مبتدأ	جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر	حال منصوب

(١) المقتضب (٤/ ٣١١).

(٢) المقتضب (٤/ ٤٠٠).

(٣) ينظر: الكامل في اللغة والأدب (١/ ١٧).

(٢)

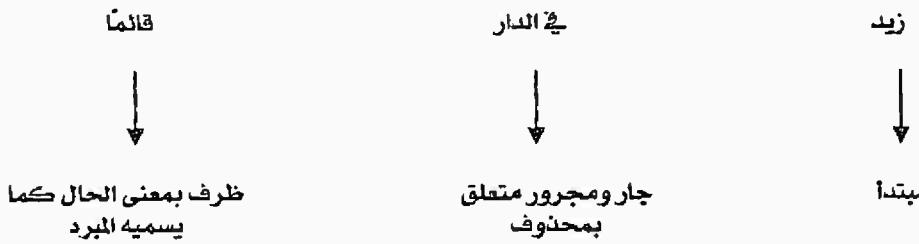

قال: «فتنصب قائمًا بمعنى الفعل الذي وقع في الدار، لأن المعنى استقر»[١]، وهذه قرينة الحال التي هي الدلالة السياقية الدالة على تحديد نوع دلالة الجملة، أما الجملة الأولى فالنصب قد وقع؛ لأن المعنى: استقر زيد في الدار، فوقع تأثير الفعل عليه لذلك انتصب، وهذا حال الظروف[٢]، ونلاحظ أن كلا المعنيين يحددهما السياق مع كونهما في الدلالة نفسها إلا أن التسمية قد اختلفت، أما قولنا: زيد في الدار قائم فإعرابه:

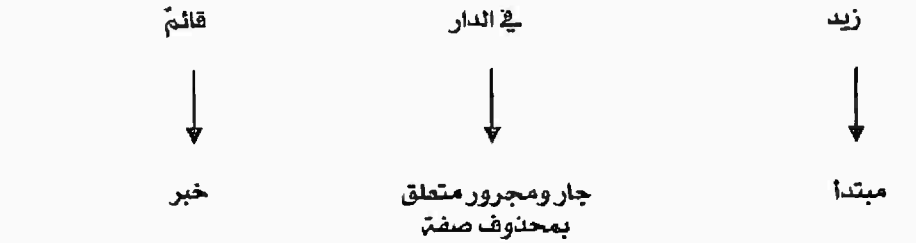

(١) المقتضب (٤/ ١٦٦).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ١٦٦).

فإن جعلت (في الدار) للقيام ولم تجعله لزيد، قلت: زيد في الدار قائم يكون بالرفع وهو دلالة السياق اللغوي عليه؛ لأنَّ الكلام يصبح بمعنى (أن القيام في الدار)، فكان إخبارًا عن حال زيد، وما كان بالنصب فهو يعني على أي حال وقع حال زيد. (بالنصب) وما كونه مرفوعًا؛ ذلك لأنه أصبح الأمر تخصيص إخبار عام بعكس الإخبار الخاص لذلك نصب الخاص، ورفع العام وفقًا لدلالة السياق[1]، ومنه مما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝ ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ [الذاريات: ١٥، ١٦]، فالنصب في (آخذين) لتخصيص الجنات والعيون للمتقين[2] لحالهم. وكذلك قوله عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ ۝ فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ [الطور: ١٧، ١٨]، فنصب (فاكهين) على الحال؛ لأن حال المتقين (فاكهين) لذلك فالنص للتخصيص[3].

وأما قوله عز وجل: ﴿ وَفِى ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴾ [التوبة: ١٧] فإن الظرف هو الخبر وهو دلالة العموم لذلك رفع الخبر؛ لأنه أخبر عن حال الكافرين هو الخلود؛ لأن المعنى: وهم خالدون في النار. فإنما (في النار) ظرف للخلود[4]، وهاهنا نلحظ أن دلالة المعنى كان لها أثرٌ ظاهر في توجيهه، ولا سيما في تغير العلامة الإعرابية -أي حالتا الرفع والنصب وفقًا للمعنى- ومن هذا النهج في المقتضب كثير[5]؛ لأن «الكلمات في الجمل تتوالى على نسق مرتب وتخضع في ترتيبها إلى أنساق تركيبية

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ١٦٧).

(٢) ينظر: في ظلال القرآن (٨/ ٥٧٤).

(٣) ينظر: في ظلال القرآن (٨/ ٦٠٢).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ١٦٧).

(٥) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: المقتضب (٣/ ١١١، ١٢٨، ١٩٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢)، (٤/ ١٢٤).

مطردة وعلاقات شكلية داخلية، تكتمل في مجموعها قواعد التركيب النحوي وتحكم بالسياق النحوي، فالسياق النحوي يبحث في معنى الجملة»[١] وهذا ما برز عند المبرد إذ يرى أن الجملة لا بد من إكمالها لأن المعنى يتكامل بذكرها، وهذا ظاهر قوله: «ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض؛ لأن المعنى يبطل العبارة عنه...»[٢].

ويقصد بـ(مفعولاتها) مكملات الجملة؛ لأنَّ هناك جملًا تحتاج إلى أكثر من مفعول واحد ومنها (ظن وأخواتها)، وهذا ناجم عن استقصاء المعنى، فاستقصاء المعنى يحدد مدلول الجملة من خلال السياق[٣]؛ ولأن سلامة المعنى توجب صياغة التركيب، وهذا ظاهر قول المبرد: «...أهذا الذي ذكرت زيد القرشي أم زيد الثقفي، وكذلك لو قال لك: القرشي على (هو) لكان جائزًا حسنًا؛ لأنه غير خارج عن المعنى»[٤] أي أن تحديد الجواب يكون تبعًا للمعنى النحوي الذي يراد منه السؤال. فأنت هاهنا استغنيت عن ذكر زيد، واكتفيت بذكر اللقب؛ لأن المعنى يعد جيدًا حسنًا.

ويمكن القول: إنَّ السياق اللغوي يفهم من الألفاظ الواردة في التركيب الجملي سواء أكان بالحرف أم بالأداة كما هو في أدوات الاستفهام، وبتحديد العلامة الإعرابية كما هو الحال في اختلاف العلاقة النحوية، وترادف الجمل وعطفها بعضها

(١) الدلالة السياقية عند اللغويين ٥٩.

(٢) المقتضب (٣/ ١٢٢).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ٢١٥).

(٤) المقتضب (٢/ ٣١١).

على بعض وذكر مكملاتها، وكذلك بالتنغيم الذي يعد وسيلة مؤثرة في فهم السياق اللغوي[١].

فضلًا عن ذلك فإن السياق اللغوي عند المبرد يعني تناسق الألفاظ وتضافرها داخل التركيب الجملي الواحد، ومدى علاقتها للتعبير عن فحوى الكلام من خلال تأدية المعنى الوظيفي للتركيب الجملي، وهذا ما ركز عليه عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم بقوله: «إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد... وهذا علم شريف وأصل عظيم»[٢].

ثانيًا: دلالة السياق غير اللغوي:

لما كانت اللغة ظاهرة اجتماعية يعبر بها الناس عن أفكارهم وحاجاتهم، وهذا ظاهر قول ابن جني: «أصوات يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم»[٣]، فهي المترجم لما يدور في حياتهم، لذلك نرى أنهم يختارون أحسن الألفاظ وأدقها للتعبير عن حاجتهم من أجل تلبية رغباتهم.

وفي الجانب الآخر نلحظ المخاطب يتسنى له التفاعل مع المتكلم، وهذه الظاهرة عرفت عند اللغويين بظاهرة السياق غير اللغوي، بمعنى آخر ما يحيط بالنص من عوارض منها الثقافة الاجتماعية للمخاطب، وإلى ذلك أشار رمضان عبد التواب بالقول: «أي يجب أن تحدد الأساليب اللغوية اجتماعيًا...»[٤]؛ لأن الكلام لا يمكن

(١) ينظر: النحو والدلالة ١٢٣، ١٢٤، والدلالة ونظرية النحو العربي ١٣٧.

(٢) دلائل الإعجاز ٤١٥، وينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ١٠٠، ١٠١.

(٣) ينظر الخصائص (١/ ٣٣).

(٤) المدخل إلى علم اللغة ١٢٦، ١٢٧.

عزله عن الجانب الآخر، فكل منطوق لا بد له من مسموع، وهذا المسموع يختلف باختلاف درجة المقايسة من حيث الصياغة ومراعاة مقتضى الحال، وهذا ظاهر قول البلاغيين، ومنهم السكاكي (ت٦٢٦هـ) قائلًا: «فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليه بشيءٍ من ذلك بحسب المقتضى ضعفًا وقوة...»[١] وهذا ما عرف بـ(لكل مقام مقال).

ونلمس هذه الظاهرة قد برزت عند المبرد بل هي سمة غالبة في أكثر النصوص من حيث توجيهها نحويًّا بما يتطلبه المعنى النحوي، فهو يراعي حال المخاطب وأحواله وهي جلية في الذكر والحذف والتقديم والتأخير[٢]. فالمبرد يختار نوع الأسلوب وفقًا لحال المخاطب ومنزلته، وهذا ظاهر قوله: «والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي، وإنما سمي هذا أمرًا ونهيًا وقيل للأمر: طلب للمعنى فأما اللفظ فواحد وذلك قولك في الطلب: اللهم اغفر لي، ولا يقطع الله يد زيد، وليغفر لخالد. فإنما تقول: سألت الله. ولا تقل: أمرت الله، ولم تقل: أمرته»[٣]؛ لأنك «تأمر من هو دونك وتطلب إلى من أنت دونه، وذلك قولك: ليغفر الله لزيد، وتقول: اللهم اغفر لي... فأما قولك: غفر الله لزيد... ونحو ذلك فإن لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله عز وجل وإنما تسأله...»[٤].

---

(١) مفتاح العلوم ٧٣.

(٢) ينظر: مبحث الحذف ومبحث التقديم والتأخير في هذه الأطروحة ٥١ وما بعدها ٦٣ وما بعدها.

(٣) المقتضب (٢/ ٤٤).

(٤) المقتضب (٢/ ١٣٢).

وهذه المراعاة عدها اللغويون المحدثون من عناصر السياق غير اللغوي، وهذا ظاهر قول بعضهم: «وعناصر هذا المقام عديدة... أولها المتكلم نفسه أهو ذكر أم أنثى؟ صغير السن أم كبير السن؟ واحد أم اثنان أم جماعة أم جمهور؟ وما جنسه ودينه وشكله الخارجي ونبرة صوته، ومكانه الاجتماعي؟ إلى آخر هذه الصفات التي تميزه عن غيره، وهذا ينطبق على المستمع أيضًا...»[1]. وهذه العناصر قد حددها سيبويه من قبل[2] وهي: عناصر لها صلة وثيقة في تحديد دلالة السياق؛ لأنها تعطي صورًا عن حال المقام.

ومن دلالات السياق غير اللغوي ما عبَّر عنه المبرد بالاستحقاق، وهو ظاهر قوله في جواب الأمر والنهي: «وذلك قولك: ائتني أكرمك، لأن المعنى: فإنك إن تأتني أكرمك؛ ألا ترى أن الإكرام إنما يستحق بالإتيان...»[3] ويصوره أحيانًا بمعنى آخر إذ يطلق عليه (مشاهدة حال) في معرض حديثه عن حذف الخبر إذ يرى أن حذف الخبر معروف جيد، وهو ظاهر كلامه في تعليقه على الآية الكريمة: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾ [الرعد: ٣١] وقول الراجز[4]:

لو قد حداهن أبو الجودي

برجز مسحنفر الروى

مستويات كنوى البرني

---

(١) النحو والدلالة ١١٤، ١١٥.

(٢) ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه ١٥٤-١٥٩.

(٣) المقتضب (٢/ ١٣٥).

(٤) الرجز لأبي الجودي، ينظر: خزانة الأدب (٣/ ٧١) بولاق، وهامش عضيمة، المقتضب (٢/ ٨١).

وهاهنا لم يأت بجواب لو؛ لعلم المخاطب، ومثل هذا كثير في باب الحذف، ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوم بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال[١]، فهاهنا راعى المبرد «العلائق النفسية في تحليل المعنى وما يحيط بالألفاظ والعبارات في السياق... وما تتركه المشاهدة من تأثير في النفوس»[٢]، لذلك تعد مراعاة مشاهدة حال المخاطب لها أثر فعال في السياق؛ لأنها تكشف عن المعنى النحوي للنص، وهذا ما دأب فيه المبرد فهو يراعي الجانب السياقي للجملة بوجود ما يدل عليه من متقدم أو متأخر ليدل على الخبر مثلًا ويعني به وجود لفظ يدل على حذف الخبر، أو مشاهدة حال فقولك: (الأسد الأسد) هاهنا حذف؛ لأنك شاهدت حال الأسد وحذرك، فحذفت المشاهدة لواقع الحال، وكذلك قولك: (الهلال والله) أي: أنك شاهدت الهلال فأخبرت عنه[٣].

وقد شغلت ظاهرة الإضمار جانبًا كبيرًا في تحديد المعنى النحوي ونلحظ ذلك من خلال ما ذكره المبرد في نصوص كثيرة[٤] منها قوله: «واعلم أنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر؛ لأن الذي بعده تفسير له...»[٥]. والسياق غير اللغوي الذي يدل عليه الإضمار هو ما جاء بعده ليفسر أن هناك إضمارًا وهو إضمار الفعل الذي كان سببًا في نصب المفعول به، وأضمر لوجود المفسر له، وهذا المفسر هو السياق غير اللغوي الذي دل عليه. ونلمس هذه الظاهرة في أسلوب القسم بقوله: «اعلم أنَّ للقسم أدوات توصل الحلف إلى القسم به، لأن

(١) ينظر: المقتضب (٢/ ٨١).

(٢) ظلال المعنى بين الدراسات التراثية وعلم اللغة الحديث ٧٧، وينظر: أسرار البلاغة ٢١-٢٣.

(٣) ينظر: مبحث الذكر والحذف من هذه الأطروحة ٦٣-٨٠.

(٤) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: (٢/ ٧٩)، (٣/ ٩١، ٢١٠، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٦٣، ٢٩٣)، (٤/ ٥١، ١٠٢، ١٢٩).

(٥) المقتضب (٢/ ٧٦، ٧٧)، وينظر: (٣/ ٧٧، ٢٨٤، ٢٨٥).

الحلف مضمر مطرحٌ لعلم السامع به... وكذلك كلّ مستغنى عنه فإن شئت أظهرت الفعل... ومنه قوله عز وجل: ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾ [البقرة: ١٣٥] إنما هو: اتبعوا؛ وذلك لأنه جواب قوله عز وجل: ﴿ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ [البقرة: ١٣٥]».

ومن الدلالات الأخرى كثرة الاستعمال إذ أصبح معروفًا من اسم المخاطب فضلًا عن المتكلم، وهذا في باب المصادر، قال المبرد: «واعلم أن المصدر كسائر الأسماء إلا أنه اسم للفعل، فإذا نصبت فعلى إضمار الفعل، فمن المصادر ما يكثر استعماله، فيكون بدلًا من فعله، ومنها ما لا يكون له حق الاسم، فأما ما كثر استعماله حتى صار بدلًا من الفعل فقولك: حمدًا وشكرًا، لا كفرًا...»[1] فهاهنا كثرة الاستعمال كانت سببًا في إضمار فعل المصدر.

ومن الدلالات الأخرى الإخبار عن البدل والإخبار عن المبدل منه وكلاهما جائز؛ لأنهما وردا في القرآن الكريم ودل عليهما سياق النص، وهذه المسألة خلافية[2] اختلف النحاة فيها؛ إذ يرون أن الإخبار لا يجوز إلا عن البدل؛ لأنه الأصل وجوَّز آخرون الإخبار عن المبدل منه، واستدل المبرد على جواز الأمرين من السياق، ومنه قوله عز وجل: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف: ٧٥]، فوقع البدل برد حرف الجر، وقال الله عز وجل: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فجاء البدل بلا حرف؛ لأنه ينفصل[3]، والسياق هو الانفصال الذي أشار إليه المبرد، فالدلالة السياقية كانت الفيصل في جواز الإخبار عن البدل بالمبدل أو المبدل منه.

---

(١) المقتضب (٣/ ٢٢٦).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٤٤).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ١١١).

وكذلك الإخبار عن المصادر فإن سياق الحال والمقام، جوَّز الإخبار عن المصادر ونيابة اسم الفاعل عن المصدر، وهذا ظاهر قول المبرد إذ يقول: «إن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت: أقائمًا وقد قعد الناس، فإنما جاز ذلك؛ لأنه حال، والتقدير: أتثبت قائمًا، فهو يدلك على ذلك المعنى»[١]، ويمكن القول: إن الإخبار عن الأشياء يصح إذا صح المعنى وتلاءم مع النص؛ لأن قرينة المعنى لها أثر فعال في استقامة التراكيب[٢]، لذلك كان السياق من أهم العوامل المؤثرة في تحديد المعنى النحوي[٣]. وهذا ما عبر عنه سيبويه بقوله: «...وذلك أنه رأى رجلًا في حال قيام أو حال قعود، فأراد أن ينبهه، فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائمًا، وأتقعد قاعدًا، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلًا من اللفظ بالفعل...»[٤]، وهذا يعني أن مراعاة أحوال المخاطب من الظروف والملابسات التي تصاحب النص لها صلة وثيقة بالدلالة السياقية، وبالمحصلة الدلالة النحوية، أو المعنى النحوي، وهذا ما أشار إليه أغلب الباحثين المحدثين إذ يرون أن ما يحيط باللفظ من الظروف التي تتسم بالمكان، وأحوال المخاطب هي السمة البارزة في توجيه المعنى النحوي[٥].

فضلًا عن ذلك فإن مراعاة أحوال المخاطب تعد من القرائن السياقية، وهذا الجانب قد ظهر عند المفسرين ومراعاة أسباب النزول في توجيه النص القرآني إذ

---

(١) المقتضب (٣/ ٢٢٩)، وينظر: (٣/ ١٢٨، ٢٢٨)، (٤/ ١٦٦).

(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ١٧٦، ١٧٧)، (٤/ ٤٠٠).

(٣) ينظر: ظلال المعنى بين الدراسات التراثية وعلم اللغة الحديث ٧٩.

(٤) الكتاب (١/ ٣٤٠)، وينظر: المقتضب (٤/ ٢٨٠).

(٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٣٤٨، ٣٤٩، والنحو والدلالة ١١٥، وعلم اللغة (للسعران) ٣٣٩، ومنهج الخليل في دراسة الدالة القرآنية ١٦٢، ١٦٣، وظلال المعنى بين الدراسات القرآنية وعلم اللغة الحديث ٧٧، ٧٨.

«امتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها من دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها...»[١]، وهذه الإشارة ظهرت عند البلاغيين أيضًا بمقولتهم الشهيرة: لكل مقام مقال[٢].

ويمكن القول: إن السياق غير اللغوي عند المبرد يعني مراعاة أحوال المخاطب من كل جوانبه، وهذه المراعاة تساعد على فهم النص من خلال تأدية المعنى الوظيفي، وهذا يعني أن المبرد وغيره من اللغويين قد أدركوا أن ما وراء النص له خاصية في طوعية الكلام، والقواعد النحوية، ومدى قابليتها للاستيعاب الشامل بما يستدعي الملاءمة بين طائفة التعبير واللغة وفقًا للواقع الاجتماعي[٣].

ثالثًا: دلالة القرائن على السياق وأثرها في تحديد الدلالة النحوية

لمَّا كانت: «دراسة العلاقات بين الكلمات وفهم دلالاتها في أوضاعها المختلفة هي الدراسة الموضوعية حقًّا، التي تعين على فهم النص وتذوق ما فيه من جمال...»[٤]، فإن تواجد عوامل مساعدة في النص تساعد على هذا الفهم والتذوق، وهذه العوامل هي القرائن اللفظية التي أشرنا إليها من قبل إشارة سريعة إلا أن الأمر هاهنا غير ذلك؛ لأن هذه القرائن تتضافر مع التركيب من أجل فهم النص من خلال تناسقها مع السياق، ولأنها تكسب النص دلالة أقوى مما لو كانت عليه مجرد تقعيد القواعد وما بعدها؛ لأن الكلمات داخل النص لا بد لها من توافق، وتماسك، وتأثير، وهذا ظاهر قول تمام حسان إذ قال معبرًا عن هذه العلاقات داخل النص

---

(١) أسباب النزول للواحدي ٤.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٢٤، والإيضاح للقزويني ١٢.

(٣) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين ١٥١.

(٤) نظرية العلاقات ١٧.

عندما تفقد التماسك بينها فإن هذه الكلمات: «لها مجرد المجاورة بلا رابط نحو: محمد في بل تم على قبائل راكب، فهذه الكلمات يعوزها التماسك، والتوافق، والتأثير، ولو توافرت لها هذه العناصر لأصبحت سياقًا عربيًّا لا غبار عليه»[١]، وهذا ما أكده من قبل عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم[٢].

ونجد فحوى هذا الكلام عند المبرد من خلال إشاراته المتكررة عن أثر القرائن اللفظية في السياق في تحديد دلالة النص وفقًا للمعنى النحوي، وهاهنا سنشير إلى أظهر هذه القرائن[٣] وأثرها في توجيه المعنى وفقًا للسياق، ومن بين القرائن أداة التعريف، قال المبرد في باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر: «وإنما قلت في الإخبار عن (الدرهم): المعطي أنا زيدًا إياه، والمعطى هو إياه درهم، فأظهرت ضميرك وضمير زيد؛ لأن الألف واللام الأولين للدرهم، وكذلك كل ما أخبرت عنه فالألف واللام له؛ لأنه خبر، والابتداء شيء هو هو، والفعل لك فجرى على غير نفسه، فأظهرت الفاعل والألف واللام الأخيرتان له؛ لأنهما معطوفتان على الابتداء؛ ليكون خبرًا عنهما جميعًا، والفعل لزيد، فلذلك أظهرت ضميره، إذ جرى على غير نفسه، وعطف الابتداء على الابتداء، كقولك: القائم والقاعد زيد، وأخوك وصاحبك عبد الله»[٤].

وقال في موضع آخر: «اعلم أن هذا الباب عبرةٌ لكل كلام، وهو خبر، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب. فإذا قلت: قام زيد. فقيل لك: أخبر عن (زيد) فإنما يقول لك: ابن من قام فاعلًا، وألحقه الألف واللام على معنى الذي، واجعل

---

(١) مناهج البحث في اللغة ٢٤١.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ٤٢٦.

(٣) سيأتي الحديث عن القرينة وأثرها في توجيه المعنى في المبحث الثالث إن شاء الله.

(٤) المقتضب (٣/ ١١٨).

زيدًا خبرًا عنه، وضع المضمر موضعه الذي كان فيه في الفعل...»[١]، فالألف واللام هنا كانت قرينة دالة على السياق الذي حصل من خلاله التوافق في استقامة المعنى، وخروجها من دلالتها المركزية -التي تفيد التعريف- إلى دلالة أخرى أفادت العمل بمعنى الذي وفقًا لسياق الجملة[٢]. فأداة التعريف عائدة إلى الخبر وهو دلالة سياقية، نحوية؛ لأن الأداة ليس لها معنى مستقل لذاتها بل وجودها في سياق معين يحدد معناها[٣]، لذا فهي ساعدت على إيضاح المعنى من خلال تضافرها مع دلالة الإخبار، إذ يمكننا أن نجد فرقًا بين قولنا: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ المنطلق، فكلاهما جملة اسمية إلا أن جملة (زيد المنطلق) أقوى في دلالتها؛ لأنها خصصت أكثر. فضلًا عن توكيد الانطلاق لزيد دون غيره، والفضل يعود إلى أداة التعريف (أل)؛ لأنها كانت قرينة دالة على السياق في تخصيص موضع الدلالة وإيضاح المعنى المتضمن للانطلاق.

وقد تكون دالة التعريف بـ(الإضافة) فتكون قرينة مساعدة على فهم السياق من خلال تعريفها بالمضاف؛ لأن معناها التعريف بالمضاف[٤]، وهي تغير أواخر الأسماء لا محالة؛ لأن الإعراب يقع عليها[٥]، لأن وظيفتها تكمن في أمرين؛ أحدهما ما يكون الأول معروفًا بالثاني نحو قولك: هذه دار عبد الله... والثاني أن يكون المضاف وقع علمًا، والمضاف إليه من تمامه[٦]، وتكون الإضافة قرينة على الأزمنة، ومن ذلك

(١) المقتضب (٣/ ٨٩)، وينظر: (٣/ ٢).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ١١٠).

(٣) ينظر: دور الكلمة في اللغة ٥٨.

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ١٤٣)، وينظر: المقتضب (٣/ ١٧٤)، (٤/ ٢٠، ٣٣، ٣٣٩، ٣٦٤).

(٥) ينظر: المقتضب (٣/ ١٥٤).

(٦) ينظر: المقتضب (٣/ ١٤١).

ملازمتها للظرف، وهذا ظاهر قول المبرد: «اعلم أنه ما كان من الأزمنة في معنى (إذ) فإنه يضاف إلى الفعل والفاعل وإلى الابتداء... جئتك إذ قام زيد»[١].

ومن القرائن ما يكون جملة تدل على السياق وتوجه معنى، ومن ذلك جملة الصلة التي تساعد على إيضاح المعنى النحوي فتؤدي المعنى من خلال جملة الصلة، قال المبرد: «واعلم أن الصلة موضحة للاسم؛ فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة، وما شاكلها في المعنى، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني الذي، أو مررت بالذي. لم يدلك ذلك على شيءٍ حتى تقول: مررت بالذي قام...»[٢] ويرى المبرد: أن صلة (الذي) جملة إنشائية، وهي الدالة على معنى الاسم الموصول وتحديده من خلال السياق، ومن ذلك قول الشاعر[٣]:

وإني لراجٍ نظرة قبل التي لعليَّ وإن شطت نواها -أزورها[٤]

فجملة الصلة كانت قرينة دالة على السياق لتؤدي إلى دلالة معنى الاسم الموصول، ومن خلال السياق تم الكشف عن المعنى النحوي الحقيقي للنص[٥].

ومن القرائن التي شغلت جزءًا كبيرًا عند المبرد قرينة (الحذف) وهذا ظاهر قوله: «ولو قلت على كلام متقدم: عبد الله، أو منطلق أو صاحبك، أو ما أشبه هذا

(١) المقتضب (٤/ ٣٤٧)، وينظر: المقتضب (٣/ ١٧٧)، (٤/ ٣٣٩).

(٢) المقتضب (٣/ ١٩٧)، وينظر: (٤/ ١٢٤).

(٣) البيت للفرزدق، ينظر: الديوان ١٢٣.

(٤) ينظر: المقتضب هامش (٣/ ١٩٤، ١٩٥).

(٥) ينظر: السياق ودلالته في توجيه المعنى ٨٩.

لجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع من ذلك... إذا رأيت رجلًا قد سدد سهمًا فسمعت صوتًا: القرطاس والله. أي: أصاب القرطاس..»[١].

نلمس هاهنا أن هذه القرينة كانت دلالة على السياق من أجل إيضاح المعنى النحوي، أي أنك سمعت الصوت. وهذه ما سماه الغربيون بسياق الموقف[٢].

ومن القرائن الأخر (الرتبة)، فهذه القرينة قد أولاها النحاة اهتمامًا كبيرًا منذ بواكير التأليف النحوي[٣] وحتى يومنا هذا، وقد اعتنى المبرد بالتقديم والتأخير من حيث الأغراض النحوية والبلاغية؛ إذ يرى أن الغرض منه ما يتطلبه المقام، وهذا يؤثر إيجابًا أو سلبًا في السياق من حيث دلالة الجملة، فإنك تقدم ما حقه التأخير وتؤخر ما حقه التقديم[٤]؛ لأنه يتوخى فيه معاني النحو[٥].

وإنما كان التقديم لموجب؛ لأن المتكلم لا يرتب الأفكار وفقًا لقاعدة معينة، وإنما وفقًا لما يقتضيه سياق الموقف، فهو يقدم الذي أهم فيما يخص المخاطب، وكذلك يفعل بالتأخير[٦] وهذا ظاهر قول النحاة[٧].

---

(١) المقتضب (٤/ ١٢٩) وينظر (٤/ ١٣٠، ١٥٩، ١٩٠، ٢٢٩)، وللمزيد ينظر: مبحث الحذف من الأطروحة ٦٣-٨٠.

(٢) ينظر: علم الدلالة (مختار) ٧١.

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ١٥)، وينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ٨٠. وينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٢٣.

(٤) لقد فصلنا القول في مبحث التقديم والتأخير من الأطروحة، وهاهنا أشرنا إليه موجزًا ينظر المبحث ٥١ وما بعدها.

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز ٣٦، ٨٣، ٩٥، ١٣٥.

(٦) ينظر: أسرار البلاغة ١٤.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (١/ ١٩١).

ومن القرائن التي تتضافر مع السياق لتأدية المعنى النحوي الذي يبحث عنه المخاطب قرينة (العلامة الإعرابية)؛ لأن اختلافها وفقًا للسياق في استعمال الكلمات، أو الألفاظ ذات العلامة الإعرابية الواحدة تؤدي إلى معانٍ مختلفة وفقًا للمحتوى الدلالي للسياق، ومن ذلك: (قبلُ وبعدُ)، فإن العلامة الإعرابية تساعد على فهم السياق، فمرة تكون مبنية، وأخرى معربة تبعًا للسياق مع وجود العلامة الواحدة (الضمة مثلًا). فقولك: جئت من قبل زيد، أعربت؛ لأنها أضيفت إلى الاسم فكانت معربة مجرورة بالكسرة؛ لأنك ذكرت المضاف إليه، وكذلك تعرب إذا حذفت المضاف إليه ونويت لفظه، ومن ذلك قول الشاعر[1]:

ومن قبلِ نادى كلَّ مولى قرابةً فما عطفت مولى عليه العواطف

وتعرب إذا لم ينو ذكر المضاف إليه لا لفظًا ولا معنى فتكون منونة، ومنه قراءة: (لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ) [2]، وتكون مبنية على الضم إذا حذف المضاف إليه ونويت معناه دون لفظه، ومنه قوله عز وجل: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن العلامة الإعرابية كانت دالة على المعنى وفقًا للسياق، لذلك نرى أن بينهما علاقة وثيقة الصلة، فكلاهما مكمل للآخر من أجل إيضاح المعنى النحوي[3]، لذلك كانت العلامة الإعرابية دلالة على المعاني كما

(١) البيت مجهول القائل، ينظر: شرح ابن عقيل (٣/ ٧٢).

(٢) وينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٧٨)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/ ٧)، وهي قراءة العقيلي والجحدري.

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ١٧٥)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٧١-٧٤)، النحو والدلالة ١٣٨، ١٣٩، مبحث الأوجه الإعرابية من الأطروحة ٨٢-١٠٢.

يسميها المبرد[١]، أو بمعنى آخر: هي قرينة مساعدة على ترجيح نوع الحكم الإعرابي للكلمة كما هو الحال مع (قبل وبعد)، وبالمحصلة علاقتها مع السياق من أجل فهم النص، وهذه الظاهرة ولدت ظاهرة الحمل على المعنى التي يعبِّر عنها ابن جني بأنها كثيرة في اللغة العربية ويصفها بالاتساع[٢].

(١) المقتضب (٣/ ١٧٣).

(٢) ينظر: الخصائص (٢/ ٤٢٣).

المبحث الثالث
القرائن وأثرها في الدلالة النحوية

القرائن المعنوية:

سبق أن ألمحنا إلى القرائن المعنوية وأثرها في توجيه المعنى النحوي؛ إذ إن هناك علاقة وطيدة بينها وبين العلاقات النحوية، إذ تمثل الأولى المرتكز الأساس في بنية الكلام من حيث وضعها الدلالي الذي يهيئ الغرض المراد، أو بمعنى آخر المعنى النحوي لدلالة التراكيب النحوية، وهذه العلاقات المعنوية -إن صح التعبير- ذات أثر كبير في التراكيب النحوية؛ لأنها تعطي إمكانية تلقي السامع مفهوم الدلالة النحوية (المعنى النحوي) للنص سواء أكان النص نثريًا أم شعريًا وهكذا، فإن القرائن لها المزية المهمة في التركيب النحوي، ويمكن دراستها على النحو الآتي:

١ - دلالة قرينة الإسناد:

الإسناد هو تعلق شيء بشيءٍ آخر، ويشمل هذا التعلق الفعل بالفاعل، والمبتدأ بالخبر، وما كان بمنزلة أحدهما، وهذا ظاهر قول الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ): «الإسناد في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة؛ أي على وجه يحسن السكوت عليه»[1]، فإذا أمعنا النظر في عبارة الجرجاني (الإفادة التامة) وجدنا أن الإسناد هو الدليل على هذه الفائدة؛ لأن الإسناد تتضح من خلاله العلاقات بين التراكيب النحوية، فيعرف ما إذا كان إسنادًا فعليًا أو

(١) التعريفات ١٧.

اسميًّا، لأن الجمل لا تخلو من الإسناد؛ إذ هو الرابط بينهما[١]، فالجملة «عبارة عما تضمن الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها، كقولك: (قام محمدٌ، ومحمدٌ فاهم)، أم لا، كجملة الشرط، والخبر، والصلة، والصفة، والحال...»[٢].

ولما كان الإسناد قرينة معنوية كبرى[٣] كان اهتمام النحاة به منذ بواكير التأليف في النحو[٤]، والمبرد واحد من علماء العربية الذين اهتموا بالإسناد اهتمامًا ملحوظًا؛ لعلاقة الإسناد بالمعنى[٥]. فهذه القرينة المعنوية تتضافر مع قرائن أخرى لتعطي لنا المعنى الإجمالي في التركيب النحوي سواء أكان فعليًّا أم اسميًّا؛ فإذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد، لوجود العلاقة الإسنادية بينهما، وهي تترابط مع الفائدة من الجملة إذ لا جدوى من وجود إسناد من دون فائدة ينظر إليها من خلال الجملة[٦]، إذ يرى المبرد: أن الجملة لا تقوم إذا لم يكن فيها إسناد؛ «لأن الكلام إنما يراد لمعناه...»[٧].

ويحدد المبرد نوع الدلالة ومدى تعلقها بالإسناد[٨]؛ لأن الإسناد هو الركيزة الأساسية في بناء التراكيب النحوية[٩].

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٨)، وينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ٢٣٦، ٢٣٧.

(٢) القواعد الكلية ٢٢.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٤، ١٩٥.

(٤) ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ٢٣٧.

(٥) ينظر: مبحث دلالة الجملة من الأطروحة.

(٦) ينظر: المقتضب (١/ ٨).

(٧) المقتضب (٤/ ١٢٦)، وينظر: (٤/ ١٢٨).

(٨) ينظر: المقتضب (٤/ ١٢٦).

(٩) ينظر: دلائل الإعجاز ٢٣.

والإسناد قرينة معنوية تتضافر مع قرائن لفظية أو معنوية لتؤدي المعنى الوظيفي للجمل[١]، فضلًا عن ذلك فإن الإسناد يكون بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية[٢]. فجملة: (زيدٌ ضرب عمرًا) جملة اسمية أسند الضرب فيها إلى زيد، وهذا بيِّنٌ من خلال العلامة الإعرابية (الضمة علامة الرفع)، ونصب (عمرو) فضلًا عن علاقة الإسناد بينهما؛ فتضافرت القرائن اللفظية (العلامة الإعرابية) والمعنوية المتمثلة بالإسناد، ومن ثمَّ طفوق المعنى الوظيفي للتركيب النحوي، أما جملة: (زيدٌ ضارب عمرًا)، فإن اسم الفاعل (ضارب) أسند إلى زيد، وأخذ مفعولًا به وهو (عمرًا)، كما أن جملة: (أضاربٌ زيدُ عمرًا) هي غير جملة (زيدٌ ضارب عمرًا)؛ لأن الأولى الضرب فيها واقع، والثانية لم يقع الضرب مع أن الإسناد موجود في كلتا الجملتين، وهذا يعني أن القرائن اللفظية هي قرائن تتضافر مع القرائن المعنوية لتتمم المعنى الذي يؤديه الإسناد.

ويمكن أن نلمح إشارة المبرد إلى ظاهرة معينة، وربما أصبحت سمة غالبة عند النحاة وهي (اللابدية)[٣]، وأعني بها: أن كل مسند لا بد له من مسند إليه، وهذا بيِّن في الابتداء والخبر، والفعل والفاعل[٤].

وقرينة الإسناد قد تكون على الحقيقة كما في (ضرب زيد عمرًا)، و(أعطيت زيدًا درهمًا)، وهو ظاهر قول المبرد: «فمنها [يعني: الأفعال] الفعل الحقيقي الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول وهو قولك: قام زيد، وجلس عمرو، وتكلم خالد»[٥]،

---

(١) ينظر: الدلالة ونظرية النحو العربي ١٠٠.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٤، وينظر: مبحث الإسناد من الأطروحة.

(٣) أشار سيبويه إلى هذه الظاهرة في باب المسند والمسند إليه، ينظر: الكتاب (١/ ٢٣).

(٤) ينظر: المقتضب (٢/ ٦٠، ٦١-٦٤، ١٢٦)، (٣/ ٦٨).

(٥) المقتضب (٣/ ١٨٧).

وآخر لا يتعدى الفعل فيه الفاعل وهو للفاعل (على وجه الاستعارة) ويقع على ضربين:

أحدهما: سقط الحائط، وطال عبد الله، وأنت تعلم أنهما لم يفعلا على الحقيقة شيئًا.

والثاني الذي يسميه النحاة فعل المطاوعة، وذلك قولك: كسرته فانكسر[١].

وهذا يعني أن الإسناد ليس بالضرورة أن يكون إسنادًا ضعيفًا؛ لأن القرائن الأخرى تساعد على فهم المعنى الوظيفي للتركيب النحوي، فقولك: (مات الإنسان)، فالإسناد هاهنا ليس حقيقيًّا، وإنما مجرد تركيب قاعدي ومع ذلك فالعلامة الإعرابية كانت قرينة لفظية ساعدت على فهم التركيب مع الإسناد، فالفعل الحقيقي هو الذي يحدد ما يمكن أن يقتصر على أحد المفاعيل[٢]، ويبدو أن الإسناد وحده لا يؤثر في المعنى في كون الفعل غير حقيقي، وإنما يتضافر مع القرائن اللفظية أو المعنوية نحو: العلامة الإعرابية، الرتبة، المطابقة، أو ما شابه ذلك، لذلك نرى أن الإسناد وحده قد يحدد الدلالة النحوية أحيانًا في حين يتضافر مع القرائن ليؤديا المعنى الوظيفي للجمل[٣].

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ١٨٨).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ١٨٩).

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ٧٣).

٢- قرينة التخصيص:

ومن جملة القرائن المعنوية التي تتضافر مع الإسناد لتؤدي المعنى الوظيفي التخصيص، و«التخصيص علاقة سياقية كبرى، وإن شئت فقل: قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها... [وهي] التفسير، الإخراج، المخالفة...»[١].

لقد ذكر المبرد أثر التخصيص وتضافره مع الإسناد لإيضاح المعنى الوظيفي للتركيب النحوي في أثناء تعليقه على نصب المفعول به بالقول: «والمفعول به نصب إذا ذكرت من فعل به، وذلك لأنه تعدى إليه فعل الفاعل»[٢]، فقولنا: (ضرب زيد عمرًا)؛ فإنما نصب (عمرًا) لوقوع فعل المضارع عليه؛ لأن إسناد الضرب إلى المسند إليه. فقد وقع الضرب على (عمرو) لوجود التعدية، وتعدى الفعل إلى المفعول، لأن «التعدية تخصيص لعلاقة الإسناد التي بين الضرب وبين ما أسند إليه»[٣] وهذا ظاهر قول المبرد: «والمفعول به نصب إذا ذكرت من فعل به...»[٤]؛ لأن تخصيص التعدية كان سببًا في نصب المفعول به، لذلك كان الإسناد والتعدية عاملين في إطفاق المعنى الوظيفي للتركيب النحوي، وهذا الأمر يمكن أن يكون المسألة نفسها عندما يتعدى الفعل إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل[٥]؛ لأن المبرد يرى النصب حالة ملازمة أو متصلة بالمفاعيل، لأنه لا ينتصب شيءٌ إلا على أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول في لفظٍ، أو معنى[٦].

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٤.

(٢) المقتضب (١/ ٨).

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٥.

(٤) المقتضب (١/ ٨).

(٥) ينظر: المقتضب (٣/ ٩١، ٩٣، ١٢١، ١٨٧).

(٦) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٩٩).

وقد يكون التخصيص بالمفعول المطلق وهو قرينة لفظية أيضًا تخرج إلى معنى القرينة المعنوية، وهي تخصيص المفعول المطلق بالفعل خالصة فضلًا عن قرينة الإسناد، وهذا ظاهر قول المبرد إذ يقول: «ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيدًا، أنك لم تفعل زيدًا، وإنما فعلت الضرب، فأوصلته إلى زيد وأوقعته به؛ لأنك إنما أوقعت به فعلك»[(١)]، فالمصدر عند المبرد هو المفعول الحقيقي الذي يقع عليه فعل الفاعل، وهذا ما عبَّر عنه الدكتور مصطفى جواد بقوله: «هو الفعل نفسه، فإذا قلنا: (خرجنا خروجًا) فالفعل الذي فعلناه هو (الخروج) وهو نتيجة للفعل (خرج) فلذلك سمي مطلقًا، وقيل: إنه المفعول الحقيقي، وتلك المفعولات ليست حقيقية...»[(٢)]، فإن قلت: (ضربت زيدًا ضربًا) تكون (ضربًا) هي المصدر الذي وقع عليه الفعل الحقيقي لتصبح الدلالة أكثر توكيدًا وتخصيصًا، ومن ثم يؤدي إلى تعزيز المعنى الذي يقيده الحدث في الفعل، لذلك كانت دلالة التوكيد والتخصيص في المفعول المطلق قرينة معنوية تضافرت مع الإسناد لتؤدي المعنى الوظيفي[(٣)] للتركيب النحوي.

٣- تقيد الإسناد بالظرف:

وقد تكون الظرفية قيدًا على الإسناد؛ لأنها تحدد زمان الحدث، وربط الحدث مع الإسناد يؤدي المعنى الوظيفي للتركيب النحوي؛ لأن الظرفية قرينة معنوية على باب نحوي... تفيد تخصيص زمن الإسناد أو مكانه[(٤)]. قال المبرد: «اعلم أن الظروف متضمنة للأشياء فما كان منها معه فعل، أو شيء في معنى الفعل فمجراه مجرى

(١) المقتضب (٢/ ١٢٢).

(٢) مصطفى جواد وجهوده اللغوية ٢٠٤.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٨.

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٧.

المفعول، فإن أطلقت الفعل عليه نصبته... ونصبه إذا انتصب على أنه مفعول فيه»[١]، وهذا يعني أن الظرف يجري مجرى المفعول به الذي تعدى إليه فعل الفاعل، وهذه الظروف هي (خلف، أمام، عند) لأن الفعل قد يقع عليها فقولك: (سرت يوم الجمعة)، إنما الإسناد إلى الضمير، وتخصيص السير هو (يوم الجمعة)، لذلك كان الظرف دالًّا على المعنى الوظيفي؛ لأنه والإسناد أديا معنى الدلالة النحوية للتركيب، لأن الفعل (سرت) تضمن معنى الحدث والزمن؛ فالحدث هو السير، والزمن هو الماضي، وإنما كان تحديد الحدث مقيدًا بالظرف[٢].

٤- تقيد الإسناد بالحال:

ومن المقيدات الأخرى للإسناد قرينة الحال باعتبارها قرينة لفظية تؤدي غرضًا معنويًّا من خلال تضافرها مع الإسناد، والحال عند المبرد هو المفعول فيه، قال: «هذا باب من المفعول ولكنا عزلناه مما قبله؛ لأنه مفعول فيه وهو الذي يسميه النحويون الحال»[٣] -والحال إنما هو من أشباه المفاعيل عند الكوفيين[٤]- فالمعنى أنه وقع عليه فعل الفاعل وهو تحديد العموم، فعندما تقول: ضربت عبد الله قائمًا، أو جاء زيد ضاحكًا: أي حددت الوضع، أو الهيئة التي كان فيها عبد الله أو زيد، فضلًا عن ذلك فإن الإسناد هو المظهر للدلالة وتحديدها، ولأن الحال يؤدي وظيفة نحوية مهمة، وهي الإخبار عن صاحب الحال من خلال التحديد والبيان، وهذا ما أكده المبرد في تفسير جملة: ضرب عبد الله زيدًا: بالقول «فإن قلت: (ضرب عبد الله زيدًا) أعلمتني من ذلك المفعول، وقد علمت أن ذلك الضرب لا بد من أن يكون وقع في مكان

(١) المقتضب (٤/ ٣٢٨).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٢٨)، ولمزيد من الإيضاح ينظر: (١/ ١١٥)، (٤/ ١٣٣).

(٣) المقتضب (٤/ ١٦٦).

(٤) ينظر: مدرسة الكوفة ٣-٩، ومصطفى جواد وجهوده اللغوية ٢٠٧.

وزمان، فإن قلت: (عندك) أوضحت المكان، فإن قلت: (يوم الجمعة) بينت الوقت، وقد علمت أن لك حالًا، وللمفعول حالًا. فإن قلت: (قائمًا) عرفتني الحال منك أو منه، فإن قلت: (قاعدًا) أبنته عن حالك أو حاله»[١].

وقد تكون الوظيفة النحوية التوكيد؛ لأن الأحوال إخبار عن الواقع[٢]. لذلك فإن الحال يكون قرينة معنوية دالة على المعنى الوظيفي هو وما أسند إليه من خلال تضافرهما معًا، وسمَّى الدكتور تمام حسن قرينة الحال بالملابسة للهيئات إذ هي قرينة معنوية على إفادة (الحال) بوساطة الاسم المنصوبة أو الجملة مع الواو وبدونها، فإذا قلت: جاء زيدٌ راكبًا، فالمعنى جاء زيدٌ ملابسًا لحال الركوب...[٣].

٥- تقيد الإسناد بالتمييز:

ومما جاء قيدًا للإسناد أيضًا التمييز فبه يزال الإبهام ويوضح، ولأن المميز في اللغة هو التمييز بين الأشياء[٤]، أما وظيفته في التركيب النحوي فهي الإيضاح والتفسير، وهذا ظاهر قول المبرد: «واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعموا رجالًا، كما تقول: قومك قاموا، ولا قومك بئسوا رجالًا... لأن (نِعمَ) و(بئس) إنما تقعان مضمرًا فاعلاهما قبل الذكر يفسرهما ما بعدهما من التمييز...»[٥]، وهذا يعني أن التمييز كان مفسرًا للجملة فضلًا عن وجود الإسناد فيه؛ لأن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره ومعناه في الانتصاب واحد إن اختلفت عوامله[٦]،

(١) المقتضب (٣/ ١١٦).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٣١٠)، وينظر: الكتاب (٢/ ٨٩).

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٨، وينظر: الكتاب (٢/ ٨٩).

(٤) ينظر: لسان العرب مادة (ميز).

(٥) المقتضب (٢/ ١٤٩)، وينظر: (٢/ ١٤٤)، (٣/ ٣٢).

(٦) المقتضب (٣/ ٣٢) بتصرف.

فقولك: قومك نعموا، تبقى الجملة مبهمة عامة، وعندما نذكر التمييز (رجالًا) فإن التخصيص يزيل العموم[١].

ويمكن القول: إن هذه القرينة هي لفظية دالة على القرينة المعنوية، وهي تخصيص المميز وتضافرها مع قرينة الإسناد أدى إلى إبراز المعنى الوظيفي للتركيب النحوي.

وهناك علاقة معنوية تحدث عنها المبرد في أثناء حديثه عن المفاعيل هي (المفعول له) وعلاقتها بالإسناد، إذ يرى أن المفعول له هو اعتذار لما سبق أو تفسير له، وهذا ظاهر قوله: «إن قلت: قام عبد الله ابتغاء الخير، فجئت بالعلة التي لها وقع القيام»[٢]، والمقصود بالعلة هنا هي تفسير ما سبق سواءٌ أكان اعتذارًا أم غير ذلك. فجاء المفعول له ليبين لنا ما العلة من قيام زيد؟ ونجد هذه الإشارة عند سيبويه[٣]. وقد عبر عنها الدكتور تمام حسان بالغائية.

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٩، وقال سيبويه: «هذا باب ما ينصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام، وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك: ما في السماء موضع كف سحابًا، ولي مثله عبدًا، وما في النامس مثله فارسًا، وعليها مثلها زيدًا. وذلك أنك إذا أردت أن تقول: لي مثله من العبيد، ولي ملؤه من العسل، وما في السماء موضع كف من السحاب، فحذف ذلك تخفيفًا كما حذفه من عشرين حين قال: عشرون درهمًا، وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولًا على ما حملت عليه، فانتصب بملء كف بمنزلة عشرين، والمجرور بمنزلة التنوين، لأنه قد منع الإضافة كما منع التنوين». الكتاب (٢/ ١٧٢).

(٢) المقتضب (٣/ ١٨٧).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٣٦٧)، وينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ٢٤٠.

«وهي قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله... ومقيدة للإسناد الذي لولاها لكان أعم، وتكون أيضًا بسبب تقيدها هذا للإسناد دالة على جهة في فهم الحديث الذي يشير إليه الفعل»[١].

وهناك قرينة المفعول معه[٢]، الذي «لا يكون في عرف النحاة إلا بعد الواو، ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو منتهٍ في التعدي»[٣]، وشرط انتصابه أن يكون بعد تمام الكلام[٤]، ومن الواضح أنَّ هذه الواو تكون قرينة لفظية لتدل على قرينة معنوية، لأن ما بعدها يكون بيانًا لما قبلها[٥]، ومن ثم تكون قيدًا على الإسناد، والمفعول معه.

قال المبرد معلقًا على قول الشاعر[٦]:

يا ليت زوجك قد غدا متقلدًا سيفًا ورمحا

«وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه؛ لأن المتكلم يبين به ما في الآخر، وإن كان لفظه مخالفًا... لأن معنى المتقلد: حامل، فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظ واحد»[٧] فـ(رمحًا) كان بيانًا لما قبله، وهذه الواو أفادت المعية؛ لأن تقدير الكلام: حاملًا سيفًا مع رمحٍ، فكانت المعية قرينة معنوية

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٦.

(٢) لم يلتفت إلى هذا المصطلح صاحب: المصطلح النحوي في كتاب المقتضب، وينظر: باب المنصوبات ٧٩-٩٢، وعلل السبب في ذلك أن المبرد لم يستعمله بالاسم الصريح أي: (المفعول معه).

(٣) شرح المفصل (٢/ ٤٨).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٢٨٥).

(٥) ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ٢٤٠.

(٦) البيت لعبد الله بن الزبعري. ينظر: الديوان ٢٣، وينظر: الكامل في اللغة والأدب (٣/ ٢٣٤).

(٧) المقتضب (٢/ ٥١).

لإسناد الحمل من المحمول السيف والرمح معًا، وأبانت ذلك دلالة المعية من خلال القرينة اللفظية لـ(الواو) التي بمعنى (مع) مع كون الكلام قد تم بتقلد السيف، وجاءت بعده المعية لتبين شيئًا آخر قد قلد به الحامل وهو الرمح.

٦- دلالة قرينة الإخراج:

ومن القرائن المعنوية التي تكون قيدًا على الإسناد قرينة الإخراج كما يسميها الدكتور تمام حسان[١]، وهذه القرينة تختص بالاستثناء إذ تتضافر معه قرائن لفظية لتؤدي معنى القرينة المعنوية وهي (إلا) أداة الاستثناء، فقولنا: جاء القوم إلا زيدًا. فـ(زيد) مستثنى من القوم منصوب وقرينة الأداة (إلا) كانت دالًّا على نصبه، لأن الاستثناء أخرجه من جنس القوم؛ إذ الاستثناء كما يرى المبرد على وجهين: «أن يكون الكلام محمولًا على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء وذلك قولك: ما جاءني إلا زيدٌ، وما ضربت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيدٍ... وتكون الأسماء محمولة على أفعالها... والوجه الآخر أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولًا، ثم تأتي بالمستثنى بعده فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى وذلك قولك: جاءني القوم إلا زيدًا، ومررت بالقوم إلا زيدًا»[٢] فـ(زيدًا) نصب على الاستثناء، و(إلا) كانت قرينة لفظية تدل على قرينة معنوية هي إخراج زيد من جنس القوم بعد أن كان مسندًا إلى القوم؛ إذ «في الإخراج تقيد للإسناد وتخصيص له»[٣]، فقولك: «جاءني إخوتك إلا زيدًا، وزيد أحد أخوتك، أوقعت عند السامع من قبل الاستثناء أنه

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٩.

(٢) المقتضب (٤/ ٣٨٩).

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٠.

فيمن جاء، فإذا قلت: (إلا زيدًا) فإنما وقعت في موضع لا أعني زيدًا منهم، أو أستثني زيدًا منهم، فهذا معنى...»[١].

٧- دلالة قرينة النسبة:

ومن القرائن المعنوية التي تكون قيدًا على الإسناد قرينة النسبة، والتي تدخل ضمنها حروف الجر والإضافة التي تكون دليلًا على التعريف لتخرج بوظيفتها من التنكير إلى التعريف، وقد أجمل المبرد وظيفة الإضافة في باب النسب إلى المضاف من الأسماء بقوله: «اعلم أن الإضافة على ضربين: أحدهما: ما يكون الأول معروفًا بالثاني نحو قولك: هذه دار عبد الله... والوجه الآخر... أن يكون المضاف وقع علمًا، والمضاف إليه من تمامه...»[٢]، فقولنا: هذه دار عبد الله، أسندت الدار إلى عبد الله، وكان قيد الإسناد هو قرينة الإضافة؛ لأن الدار قد عرفت بقيد الإضافة على عبد الله، لذلك كانت الإضافة قرينة معنوية دالة على المعنى النحوي من خلال تضافرها مع الإسناد «وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية»[٣]؛ لأن معنى النسبة هاهنا هو إلحاق الدار لـ(عبد الله)، وقد دلت الإضافة على هذا الأمر، كونها قرينة معنوية تتضافر مع الإسناد، وإنما خص (عبد الله) بالخفض لأنه على معنى اللام[٤]، فالأولى على المعنى والثانية على المعنى والتركيب؛ لأن الإضافة تكون إما باسم، أو بحرف[٥].

---

(١) المقتضب (٤/ ٣٩٦).

(٢) المقتضب (٣/ ١٤١)، وينظر: (٤/ ٢٤، ١٤٣، ٢٧٧).

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠١.

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٦٠).

(٥) ينظر: المقتضب (٤/ ١٣٦).

قال المبرد مشيرًا إلى علاقة الإضافة بالإسناد: «فأما (عند) فالذي منعها من التمكن أنها لا تخص موضعًا، ولا تكون إلا مضافة. فإذا قلت: جلست عند زيد؛ فإنما معناه الموضع الذي فيه زيد، فحيث انتقل زيد فذلك الموضع يقال له: عند زيد»[١]، وهذه إشارة إلى أن الإضافة كانت قرينة دالة على المعنى النحوي للظرف (عند)؛ لأنه يكون مبهمًا من غير الإضافة، لذلك كانت الإضافة قيدًا على إسناد الجملة: (جلست عند زيد) فبالإضافة اتضح المعنى إذ نسبت مكان الجلوس عند زيد؛ أي: في الموضع الذي فيه. فضلًا عن ذلك فالإضافة تعمل على تغير العلامة الإعرابية، وهذا من آثارها؛ لأن المعنى يتغير بتغير العلامة الإعرابية[٢] كما أن الإضافة ترد الأسماء إلى أحوالها لأنها تغير أواخرها[٣].

ويدخل ضمن قرينة النسبة عمل حروف الجر، فإنها تجر ما بعدها، والغرض من ذلك كما يبدو من قول المبرد إيصال ما قبلها بما بعدها[٤]، فهي تضيف «معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها»[٥]، كما أن حروف الجر تخرج إلى معانٍ عديدة لتؤدي وظيفة معينة وفقًا لدلالة التركيب، من ذلك مثلًا (من)، إذ تكون لابتداء الغاية، والتبعيض، وتكون زائدة، وهذه الحروف تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها[٦].

---

(١) المقتضب (٤/ ٣٣٩).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٠، ١٦٤).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ١٥٤)، وينظر: (٣/ ١٧٤)، (٤/ ١٤٣).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٣).

(٥) شرح الأشموني (١/ ٢٢).

(٦) ينظر: المقتضب (٤/ ١٣٦)، وينظر: الكتاب (١/ ٤٢٠، ٤٢١).

وخلاصة القول: أن هذه الحروف تكون قيدًا على الإسناد؛ لأنه من خلالها يتعلق الكلام فيما بينه، فهي قرينة لفظية خرجت لمعنى القرينة المعنوية بحكم علاقة (النسبة) لتكون الأخيرة قيدًا على الإسناد لأداء المعنى الوظيفي النحوي للتراكيب النحوية؛ وهو إيصال ما يدور في فكر المنشئ إلى المتلقي[١]، وكما قال الدكتور مصطفى جواد: «الحروف في كل لغة كالمفاصل في الأجساد والأجسام، ولا سيما (حروف الجر)»[٢].

٨- دلالة قرينة التبعية:

وهي قرينة أخرى لها أثر في أداء المعنى الوظيفي في التركيب النحوي وهي: «قرينة معنوية يندرج تحتها أربع قرائن هي: النعت، والعطف، والتوكيد، والإبدال، وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة، ثم إن أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية»[٣]، وقد أشار المبرد إلى هذه القرائن كونها دلائل على المعاني، فيرى أن النعت هو تحلية للمنعوت، وتبيين له. وهذا ظاهر قوله: «لو قلت: جاءني زيدٌ الماشي، لكان معناه المعروف بالمشي، وكان جاريًا على زيد، لأنه تحلية له وتبيين، لأنه زيد المعروف بهذه السمة...»[٤]. فالنعت هو وصف للمنعوت به يتضح المنعوت، فضلًا عن ذلك فهو يأخذ العلامة الإعرابية نفسها، والغرض منه التخصيص وإزالة الإبهام عن المنعوت،

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) مصطفى جواد وجهوده اللغوية ٢١١.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٤.

(٤) المقتضب (٤/ ٣٠٠)، وينظر: (١/ ٢٦)، وإلى مثل هذا ذهب سيبويه، ينظر: الكتاب (٢/ ١١).

فقولك: مررت بزيد الطويل، هو تخصيص له، وأنه غير زيد القصير، لذلك يعد النعت تقييدًا للاسم وتمييزًا له حتى ينماز من غيره.

وأما العطف فهو إشراك لمتبوع التابع، وقد يكون بالحرف أو بدونه[١]، فالحروف تدخل الثاني بالأول من الإعراب فيما دخل فيه الأول[٢]، وهذا يعني أنه يأخذ الحكم الإعرابي من خلال الاشتراك بالعطف بسبب وجود حرف العطف، والعطف له أثر في تغير المعنى في المعطوف وفقًا للمعنى، وهذا ظاهر قول المبرد في تعليقه على قول الشاعر[٣]:

إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

فنصب (الجود، والخريف) بالعطف على اسم (إن)، وهو مجرى الكلام، لأنك إذا عطفت شيئًا على شيء كان مثله[٤]، أما العطف من غير حرف فيكون للتوضيح والبيان أيضًا، ومنه عطف البيان، فالمبرد يرى أنه توضيح وتفسير لما قبله، والغرض منه هو إزالة الإيهام وقصد وضوح الدلالة، فقولك: «يا أخانا زيدًا أقبل، لأن البيان يجري مجرى النعت، فكأنك قلت: يا أخانا الظريف أقبل. لا يكون في الظريف إلا النصب ولا في زيد إذا كان تبيينًا»[٥].

وأما التوكيد فمنه ما يكون توكيدًا لفظيًا وآخر معنويًا، وقد أشار إليهما المبرد في باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف... وذلك أن تقول: يا تيم

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ٢١١، ٢٢٧).

(٢) ينظر: المقتضب (١/ ١٢).

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج، الديوان ١٧٩.

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ١١١)، وينظر: (٢/ ١٧)، (٤/ ٢١٠).

(٥) المقتضب (٤/ ٢١١).

تيم عدي، ويا زيد زيد عمرو، لأنك أردت بالأول: يا زيد عمرو، فإما أقحمت الثاني تأكيدًا للأول...[١]، فالتوكيد هو إيضاح للمعنى أيضًا إذ لا يخرج عن كونه تقييدًا، أو تخصيصًا للمؤكد، وذلك بأن يكون قيدًا للإسناد[٢]، ويكون التوكيد لغرض الإعلام، وذلك عندما تؤكد بالاستفهام كقولك: «كم من رجل قد رأيته؟ فتدخل (من) وأنت لا تقول: عشرون من رجل، فإنما ذلك لأن (كم) استفهام، والاستفهام يدخل فيما وقع عليه (من) توكيدًا أو إعلامًا أنه واحد في معنى الجميع»[٣]، ويكون التوكيد بصيغ أخرى كلها تفيد التقييد، والتخصيص للإسناد، ومنها ما يكون بالمصدر[٤]، وبالضمير[٥]، وبالحرف[٦].

وخلاصة القول بالتوكيد: إن كان التوكيد معنويًا، أو لفظيًا فهو يخصص المؤكد ويقيد الإسناد من خلال قرينة التبعية. وأما البدل فلا يخرج عن القرائن المعنوية التي تدخل ضمن التبعية؛ لأنه في جميع العربية يحل محل المبدل منه، وذلك قولك: مررت برجل زيد، وبأخيك أبي عبد الله، فكأنك قلت: مررت بزيد، ومررت بأبي عبد الله[٧].

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٢٧).

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٤.

(٣) المقتضب (٣/ ٦٦).

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٦٦).

(٥) ينظر: المقتضب (٤/ ١١٥).

(٦) ينظر: المقتضب (٢/ ٣٥٦)، (٣/ ٢٧٧)، (٤/ ١١٦، ١٣٧، ٤١٨).

(٧) ينظر: المقتضب (٤/ ٢١١، ٢٦٧، ٣٦٩، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٩).

وقد أشار المبرد إلى الغرض من البدل إذ يكون شرحًا لما أبهم قبله[١]، ويكون موضحًا له[٢]، ويكون للتبيين والتعريف[٣]، وكل هذه الأغراض تؤدي الوظيفة نفسها، وهي إيضاح ما قبلها وتخصيص علاقة الإسناد من خلال تضافرها مع القرائن الأخر كالعلامة الإعرابية، لأن البدل يأخذ العلامة الإعرابية للمبدل منه، والرتبة، فالبدل يكون متأخرًا عن المبدل منه، أما التطابق فهو من حيث التذكير والتأنيث، وفي ضوء هذا يكون البدل على أنماط ذكرها المبرد فمنها:

١- الاسم من الاسم إذا كان لشيء واحد.

٢- أن تبدل بعض الشيء منه لتعلم ما قصدت له وتبينه للسامع.

٣- أن يكون المعنى محيطًا بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده فتبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة.

(١) ينظر: المقتضب (٢/ ١٣٥).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٥٩).

(٣) ينظر: المقتضب (٢/ ١٧١)، (٤/ ٢١١، ٣٥١، ٣٩٩).

القرائن اللفظية وأثرها في الدلالة النحوية:

أولا: العلامة الإعرابية:

اهتم النحاة بالعلامة الإعرابية، لما لها من تأثير في تغيير المعنى النحوي فضلًا عن دلالتها على قرائن أخرى منها نظام الرتبة، فالفاعل قبل المفعول، تقول: ضرب زيدٌ عمرًا، فالضمة دالة على الفاعل، أما قولك: ضرب عيسى موسى، فإن نظام الرتبة هو الدال على الفاعل والمفعول؛ لأن العلامة الإعرابية تعذر ظهورها لذا لم يجوِّز النحاة التقديم والتأخير في مثل هذه المسألة.

إن العلامة الإعرابية لا تكن إلا بوجود العامل، وهذا العامل كان محور مدار التفكير عند النحويين في ظهور العلامة الإعرابية؛ «لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل...»[1]، «والأسماء إذا دخلت عليها العوامل لم تغير أبنيتها إنما تحدث فيها الإعراب...»[2]، وهذا الإعراب يخرج لأغراض منها الإبانة عن المعاني، والسعة في التعبير، والدقة في المعنى[3]، وهذا ما أشار إليه القدماء، قال سيبويه: «ومثل ذلك: (مررت برجل رجل أبوه) إذا أردت معنى أنه كامل... وقد تقوله على غير هذا المعنى، تقول: (مررت برجل رجل أبوه) تريد رجلًا واحدًا لا أكثر من ذلك»[4]، وهنا كانت العلامة الإعرابية هي الفيصل بين المعنيين فـ(رجل) (بالخفض) دلت على معنى أنه رجل كامل، والثانية (بالرفع) دلت على معنى آخر هو قصد رجل واحد بعينه، وهذا الفرق دلت عليه العلامة الإعرابية؛ لأن لها دورًا مقررًا في تعيين

---

(١) المقتضب (٤/ ٨٠).

(٢) المقتضب (٢/ ٣)، وينظر: شرح المفصل (١/ ٧٢).

(٣) ينظر: معاني النحو (١/ ٣٣-٣٩).

(٤) الكتاب (٢/ ٢٩).

المعنى النحوي للتركيب النحوي[١]، كما أن التنوين علامة فاصلة بين الأسماء والأفعال[٢]؛ لأن «الحركات إنما هي في الأصل للإعراب»[٣].

وخلاصة القول: إن المبرد نظر إلى العلامة الإعرابية من حيث كونها قرينة لفظية تؤدي وظيفة معنوية، وهي إبراز المعاني التي ينشدها المنشئ لتؤدي المعنى النحوي، وهي حاصلة بفعل العامل، فالرفع غير النصب، وهما غير الخفض، ولكل منهما دلالة أدتها العلامة الإعرابية -لأنها قرينة لفظية- من خلال التركيب النحوي، فقولنا: (له علم علم الفقهاء) هو غير قولنا: (له علم علم الفقهاء) والرفع قرينة على دلالة ثبوت الصفة واستقرارها، والنصب قرينة على تجدد الصفة، وربما زوالها، أو زيادتها لمدة معينة.

ثانيًا: المطابقة

تعد قرينة المطابقة من القرائن اللفظية؛ لأنها توضح العلاقة بين أجزاء الكلام، وهي توثق الصلة بين العلاقات التركيبية للجمل، وبدونها تصبح التراكيب النحوية عارية من المعاني، وذلك لعدم التماسك بين أجزاء التركيب النحوي[٤]، فإن وجد هذا التماسك من خلال قرينة المطابقة انسجمت المعاني مع التركيب ثم اتضح المعنى النحوي من خلال تضافر العلاقات بين أجزاء التركيب النحوي، والمطابقة تكون على النحو الآتي:

١ - العلامة الإعرابية.

---

(١) ينظر: تشومسكي والثورة اللغوية ١٤٠.

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٣٠٩)، (٤/ ١٤٣، ٣٠٠، ٣٧٤).

(٣) المقتضب (٣/ ١٧٣)، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٥.

(٤) ينظر: مناهج البحث في اللغة ٢٣٨.

٢- الشخص (المتكلم، والخطاب، والغيبة).

٣- العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع).

٤- النوع (التذكير، والتأنيث).

٥- التعيين (التعريف والتنكير)[١].

١- فالعلامة الإعرابية تكون في البدل والمبدل منه؛ لأن «البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه، وذلك قولك: (مررت برجل زيد وبأخيك أبي عبد الله) فكأنك قلت: مررت بزيد ومررت بأبي عبد الله»[٢]. فالبدل هاهنا موقعه الجر، والمبدل منه مجرور أيضًا؛ لأن بدل الشيء ينبغي أن يكون مبدلًا منه في كل شيء ومنها العلامة الإعرابية، لذلك وجب التطابق بينهما، فوجود قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية كان دالًّا على المعنى النحوي[٣]، لذا كانت قرينة لفظية دالة على المطابقة من خلال تضافرها مع هذه العلاقات بين الجمل[٤]، فالمطابقة بين البدل والمبدل منه لا بد منها حتى يمكن أن نطلق عليهما تسمية البدل، وكذلك تجب المطابقة بين الصفة والموصوف؛ لأن الصفة تحلية له[٥].

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٢.

(٢) المقتضب (٤/ ٢١١)، وينظر: (٤/ ٣٩٤).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٩٦).

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٢.

(٥) ينظر: المقتضب (١/ ٢٦)، وينظر: (٤/ ٢٨٦).

ويمكن القول: إن المطابقة تكون في التوابع أغلب مما في غيرها في مجال العلامة الإعرابية[١]، وتكون في الفعل المضارع عندما يعطف عليه فعل مضارع آخر، فهاهنا ينبغي المطابقة رفعًا، ونصبًا، وجرًّا.

٢- وأما الشخص فإنه يعني التمايز بين الضمائر؛ لأن الضمائر أنواع منها ضمير المفرد المخاطب، وضمير الغائب، وبحسب هذا التقسيم ينبغي لنا مراعاة المطابقة بين الضمائر لكونها معارف، وهذا ظاهر قول المبرد، قال: «ومن المعرفة المضمر، نحو الهاء في (ضربته)، و(مررت به)، والكاف في (ضربتك)، و(مررت بك)، والتاء في (قمتُ، قمتَ) وقمتِ يا امرأة...»[٢]، فالهاء في (ضربته، به) عائدة على الشخص الغائب، لذا صح المعنى النحوي من حيث مطابقة اللفظ مع المعنى بفضل قرينة المطابقة، فالمحور الأول من عملية الكلام هو الشخص المتكلم (أي: المنشئ)، والمحور الثاني المتلقي (السامع) فإنك أضمرت بدلالة المطابقة في الكلام ومن ثَمَّ فهم السامع لما تعنيه، وبذا قال المبرد: «وإنما صار الضمير معرفة؛ لأنك لا تضمره إلا بعد ما يعرفه السامع، وذلك أنك لا تقول: مررت به، ولا ضربته، ولا ذهب، ولا شيئًا من ذلك حتى تعرفه وتدري إلى من يرجع هذا الضمير»[٣].

وحقيقة القول: إن معرفة السامع يمكن أن تعتمد على قرينة المطابقة في الكلام من خلال فهمه قول المنشئ؛ لأنه هناك ضمائر تعود على الغائب، وأخرى على المنشئ، وأخرى على المخاطبة، أو الخطاب، وهكذا فإنه لكل مزيته، لذا ينبغي على الشخص المتكلم (المنشئ) مراعاة ذلك، ومن ثم هذه المراعاة ومنها المطابقة تتضافر

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٢، وينظر: الدلالة ونظرية النحو العربي ٩٨.

(٢) المقتضب (٤/ ٢٧٩)، وينظر: المقتضب (١/ ٢٧٠)، (٣/ ١٢٢)، (٤/ ٢٨١).

(٣) المقتضب (٤/ ٢٨٠).

من أجل المعنى النحوي لقصد المتكلم، فلا يصح أن يقول المتكلم كلامًا ألفاظه ألفاظ المتكلم ويريد به معنى الغائب، أو الجمع.

٣- وكذلك تكون المطابقة في العدد من حيث الإفراد والتثنية والجمع، والمقصود هاهنا مطابقة العدد مع المعدود والفعل مع الفاعل والمبتدأ مع الخبر. أي: إذا جاء الفعل دالًّا على المفرد يجب أن يكون الفاعل دالًّا على المفرد أيضًا، وإن كان دالًّا على المثنى كذلك الفاعل يجب أن يدل على المثنى، والجمع مثلهما، فلا يصح أن تأتي بأحدهما مفردًا والآخر بصيغة أخرى إلا في الشعر، وهذا ما أشار إليه المبرد قائلًا: «ولو أريد مريد في التثنية ما يريده في الجمع لجاز ذلك في الشعر لأنه الأصل؛ لأن التثنية جمع»[1]، وأما في غير الشعر فلا يصح من حيث المعنى النحوي، أما إذا كان مجرد تركيب جملي فلا يعني إلا ألفاظًا متراكمة مرتبة بحسب التقعيد النحوي عارية عن المعاني[2]. لذا كانت المطابقة في العدد من العلاقات التي تتضافر مع التراكيب النحوية من أجل إيضاح الدلالة النحوية أو المعنى النحوي.

٤- وأما الجنس فالمراد به نوع المتكلم، أو السامع من حيث التذكير والتأنيث، وهذه الظاهرة أولاها علماء العربية اهتمامًا كبيرًا، وهذا بيّن من خلال إفرادهم مصنفات منفصلة عن جوانب اللغة الأخرى[3].

فالمطابقة في التذكير والتأنيث في إسناد الفعل إلى الفاعل، والمبتدأ والخبر، والنواسخ ومعمولاتها، والنعت والمنعوت، وتمييز العدد، ومما جاء في هذا الجانب

---

(١) المقتضب (٢/ ١٥٦).

(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ١٥٥).

(٣) اتسع التأليف في المذكر والمؤنث منذ بواكير التأليف. ينظر: المذكر والمؤنث للفراء، والمذكر والمؤنث للمبرد، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري وغيرهم.

قول المبرد مفرقًا بين التأنيث الحقيقي والمجازي: «والتأنيث والتذكير في الواحد على ضربين: أحدهما حقيقة والآخر لفظ... فأما الحقيقي فما كان في الرجل والمرأة وجميع الحيوان؛ لأنك لو سميت رجلًا طلحة لخبرت عنه كما يخبر إذا كان اسمه مذكر والتأنيث الثاني، والتذكير نحو قولك: يوم، وليلة، وبلدة، ودار، ومنزل، فليس هذا أكثر من اللفظ»[(١)]، وهذه التفرقة تدل على العناية بالفرق الدلالي لهما، لأن الأول داخل في الحقيقة، والثاني مجرد لفظ مؤنث هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن المؤنث اللفظي يمكن أن يأتي معموله مذكرًا وهذا ظاهر قول المبرد: «فلو قلت: قصر ليلتك وعمر دارك لجاز؛ لأن الدار والمنزل شيء واحد. ليس في الدار حقيقة تصرفها عن ذلك... قال الله عز وجل: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وقال عز وجل: ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [هود: ٦٧]»[(٢)].

فالموعظة مؤنث والفعل مذكر وكذلك الصحية، وهذا يعني أن المطابقة قد حملت على الأصل؛ لأن أصل الأشياء هو التذكير فضلًا عن ذلك فإن المطابقة حاصلة من خلال السياق التركيبي للآية، وهذا كثير في القرآن الكريم وكلام العرب، وما كان تأنيثه حقيقيًّا يصح أن يفقد المطابقة بينهما من حيث التذكير والتأنيث وهو ظاهر قول المبرد: «فأما ضرب جاريتك زيدًا، وجاء أمتك، وقام هند فغير جائز؛ لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي، ولو كان من غير الحيوان لصلح وكان جيدًا...»[(٣)].

٥- وأما التعيين في المطابقة فالمراد به التعريف والتنكير، قال المبرد مشيرًا إلى ذلك في باب المعرفة والنكرة: «وأصل الأسماء النكرة، وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع

---

(١) المقتضب (٣/ ٣٤٨، ٣٤٩).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٣٤٩).

(٣) المقتضب (٢/ ١٤٦)، وينظر: أثر المعنى في الدراسات النحوية ١٨٥ وما بعدها.

على كل شيء من أمته لا يخص واحدًا من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل، وفرس، وحائط، وأرض، وكل ما كان داخلًا بالبنية في اسم صاحبه فغير مميز منه، إذ كان الاسم قد جمعهما»[١]. وكذلك فصل المعارف على خمسة أضرب: منها الاسم الخاص نحو: زيد وعمرو، والأسماء المبهمة نحو: أسماء الإشارة والضمائر[٢]، ويمكننا أن نوجز الأمر من خلال بيان علاقة التعريف والتنكير بالمعنى، قال المبرد متحدثًا عن المصادر: «فإذا كانت هذه المصادر معارف فالوجه الرفع ومعناه كمعنى المنصوب، ولكن يختار الرفع لأنه كالمعرفة وحق المعرفة الابتداء وذلك قولك: (الحمد لله رب العالمين)... والنصب يجوز؛ وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها فإن كان الموضع بعدها أمرًا، أو دعاء لم يكن إلا نصبًا»[٣] فإن موضع الابتداء هو الرفع، وملاحظة الحمل على المعنى من خلال التعيين لمطابقة المصدر من حيث التعريف والتنكير.

وخلاصة القول: أن هذه القرائن اللفظية المتمثلة بالمطابقة، والتي يدخل ضمنها العلامة الإعرابية، والشخص، والعدد، والجنس، والتعيين تتضافر فيما بينها من أجل إيضاح المعنى النحوي «فالمطابقة توثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلًا بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال»[٤].

---

(١) المقتضب (٤/ ٢٧٦).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٧٦-٢٨٠).

(٣) المقتضب (٣/ ٢٢١).

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٣.

ثالثًا: قرينة الرتبة

وهي قرينة لفظية لها علاقة معنوية في التركيب النحوي من حيث إبراز المعنى النحوي. وقد أفردنا لها مبحثًا هو التقديم والتأخير[١]، والمبرد قد أولى هذه القرينة اهتمامًا ملحوظًا وبيَّن الأثر الذي يتركه التقديم والتأخير في التركيب النحوي من خلال إبراز المعنى النحوي المتمثل بنظام الرتبة سواء أكانت الرتب المحفوظة، أم غير المحفوظة، وقد لخص الدكتور فاصل الساقي مواطن الرتبة في النحو العربي[٢].

رابعًا: قرينة الربط

تعد اللغة مجموعة من العلاقات التي ينشئها المتكلم لتعبر عن الفكرة المراد إيصالها إلى المتلقي، وهي بذلك «نظام تخضع له، وقواعد مقررة ليست فوضى، وليست تتألف من أشياء لا رابط بينها، فلها نظام معين في توزيع أصواتها ونماذج محددة في بناء كلماتها وجملها، ولولا هذا النظام لما تحقق لها هدف، ولما استحقت أن تكون مجالًا للدراسة»[٣]، وهذا يعني أن الغاية من هذه العلاقات المترابطة هو المعنى الذي تعبر عنه باللفظ المستعمل في التركيب، ومن ثم فإن هناك رابطًا لهذه العلاقات ومن بينها قرينة الربط إذ هي: «قرينة لفظية [تعمل] على اتصال أحد المترابطين بالآخر»[٤]، وهذه القرينة استعملها النحاة منذ القدم فهي عند سيبويه وسيلة وصفية اتخذها في تحليل بنية التراكيب النحوية[٥].

---

(١) ينظر: التقديم والتأخير من الأطروحة ٥١-٦٢.

(٢) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ١٨٦-١٨٩، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٧، وينظر: الدلالة ونظرية النحو العربي ٩٢، ٩٣.

(٣) اللغة بين القومية والعالمية ١١.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٣.

(٥) ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ٢٤٢.

وأما المبرد فقرينة الربط عنده تشكل جانبين: الأول معنوي تدل عليه قرائن لفظية، ومن ثم تؤدي المعنى الوظيفي لقرينة الربط كما هو بين المبتدأ والخبر إذ يقول: «وهما ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه»[١]، والرابط هاهنا التلازم بينهما، وهو معنوي دال عليه المبتدأ والخبر وهما لفظان في التركيب النحوي، وقال في موضع آخر: «واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئًا هو الابتداء في المعنى نحو: زيد أخوك، وزيد قائم، فالخبر هو الابتداء في المعنى أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال»[٢]؛ لأن «الخبر إنما وضع للفائدة»[٣]، وهذه الفائدة تتحقق من خلال ترابط العلاقات بين نظام الجملة، فإن تحقق الترابط تحققت الفائدة، فضلًا عن ذلك فإن الرابط بينهما معنوي[٤]، ويكون الإسناد بين الفعل والفاعل رابطًا معنويًا أيضًا مع مراعاة المطابقة بينهما من حيث الإفراد والتثنية والجمع. فقرينة الربط هاهنا قرينة معنوية فضلًا عن كونها قرينة لفظية، لذلك فقد تضافرتا معا لتحقيق المعنى الوظيفي للجملة.

والجانب الثاني عندما تكون قرينة الربط قرينة لفظية ظاهرة وتتمثل بالأدوات أو الحروف؛ لأنها تمثل روابط بين التراكيب النحوية[٥]، ومن هذه الأدوات حروف العطف (الواو، الفاء، ثم، حتى، أو، أم، أما، بل، لكن، لا)[٦]، ويكون الربط بالضمير العائد على متقدم رتبة، إذ يرى المبرد أن الرابط هاهنا لا بد منه، قال: «فإن

(١) المقتضب (٤/ ١٢٦).

(٢) المقتضب (٤/ ١٢٧، ١٢٨).

(٣) المقتضب (٤/ ٨٨).

(٤) ينظر: نظام الجملة عند اللغويين العرب ٢٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل (٨/ ٨٨، ٩٧).

(٦) ينظر: على سبيل المثال لا الحصر: المقتضب (١/ ١٠، ١١، ١٢)، (٢/ ٢٣، ٣٩، ٤٦)، (٣/ ٢٨٦)، (٤/ ٣٦٢).

قلت: (هند ضاربها أبوها) في موضع خبره لم يجز، لأن الخبر كان غير الابتداء فلا بد من راجع إليه»[١]، وهذا الراجع يعني المبرد به الرابط بين المبتدأ والخبر، وهاهنا الرابط لفظي وهذا ظاهر قوله: «ولو قلت: أي من في الدار إن يأتنا نأته كان جيدًا. كأنك قلت: أي القوم إن يأتنا نأته؛ لأن (من) تكون جمعًا على لفظ الواحد...»[٢] فالمعنى صح هنا لوجود الرابط بينهما، ونظيره قولك: «أي أصحابك زيد ضربه؛ فالتقدير: أي أصحابك واحد ضربه زيد؛ لان قولك: (زيد ضربه) في موضع النعت، وإن شئت كان قولك: (زيد ضربه) خبرًا لأي وهو أوضح وأحسن في العربية»[٣]، ويبدو أن الخبر صح هاهنا لأن معنى الجملة يكون أوضح لوجود الرابط في جملة الخبر.

ومن أدوات الربط (الفاء) الواقعة في جواب الشرط فهي قرينة لفظية دالة على معنى الارتباط بين جملة فعل الشرط وجملة جواب الشرط، «فقولك: إن تأتني فأنا لك شاكر، وإن تقم فهو خير لك»[٤]، فالفاء قد أفادت دلالتها ربط جملة فعل الشرط بجملة جواب الشرط، ونظيره قوله عز وجل: ﴿ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُوا۟ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال: ٣٨][٥].

---

(١) المقتضب (٢/ ٢٩٥).

(٢) المقتضب (٢/ ٢٩٥).

(٣) المقتضب (٢/ ٢٩٤).

(٤) المقتضب (٢/ ٥٠).

(٥) ينظر: المقتضب (٢/ ٥٩)، وللمزيد ينظر: أنظمة الربط في الجملة العربية بين القاعدة النحوية والدلالة ٨-١٤، واللغة العربية معناها ومبناها ٢١٣، ٢١٤.

خامسًا: قرينة التضام

تعد قرينة التضام من القرائن الشكلية اللفظية التي تظهر في التركيب النحوي، وهي أن «تستدعي الكلمة كلمة أخرى في السياق»[١]، والتضام يكون بمعنى التلازم بين أجزاء الكلام في التركيب النحوي[٢]، ويكون بين الحروف والأسماء كحروف الجر مثلًا؛ «لأن المجرور داخل في الجار فصار كأنهما كلمة واحدة»[٣]، لذلك فهذه العلاقة بينهما علاقة تلازمية، وكذلك حروف العطف مع الاسم المعطوف، وأدوات الاستثناء مع المستثنى، والأدوات مع الأفعال كأدوات النصب مع الفعل المنصوب، وأدوات الجزم مع الأفعال المجزومة، فضلًا عن طلب الفعل للفاعل سواء أظاهرًا كان أم مقدرًا[٤].

وقرينة التضام عند المبرد تعني التلازم، وإن حذفت أحد المتضامنين لا بد من بقاء ما يدل عليه كما هو في حذف المضاف من قوله عز وجل: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، فإن أصل الكلام -والله أعلم-: وأسأل أهل القرية، لوجود قرينة دالة على حذفه، فحذف مع كون العلاقة بينهما علاقة تضام لذلك قدر المضاف إليه[٥]، لأن من الحذف ما يفسد الكلام لوجود علاقة التضام بينهما وهو ظاهر قول المبرد: «لو قلت: كان زيد أنت خير منه، أو كان زيدًا صاحبه لم يجز إلا الرفع؛ لأن

(١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ١٩٦.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٧.

(٣) الكتاب (٢/ ١٦٤).

(٤) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ١٩٦-١٩٨، واللغة العربية معناها ومبناها ٢١٨-٢٢٠، والدلالة ونظرية النحو العربي ١٠٠.

(٥) ينظر: المقتضب (٣/ ١٧٥، ٣٥٥)، (٤/ ٢٢٨، ٣٥١).

(أنت) لو حذفته فسد الكلام...»[١] فضلًا عن ذلك فإن حذف أحد المتضامنين لا يجوز عند المبرد إلا بما يدل عليه من متقدم خبرًا، أو مشاهدة حال[٢].

ومن علاقات التضام، تضام السين وسوف مع الفعل المضارع، فتضامهما مع الفعل المضارع يخرج الفعل من دلالة الحال إلى دلالة المستقبل، وهذا ظاهر قول المبرد: «وإن أدخلت على هذه الأفعال (السين أو سوف) صارت لما يستقبل، وخرجت من معنى الحال، وذلك قولك: سأضرب وسوف أضرب، فلما وقعت موقع الأسماء في المعنى ودخلت عليها الزوائد للفصل؛ كما دخلت الزوائد على الأسماء أعربتها كما تعرب الأسماء»[٣]، فقرينة الحرف (السين، وسوف) أخرجت الفعل المضارع من دلالة الحال إلى دلالة المستقبل، وهذان الحرفان بينهما علاقة تضام مع الفعل المضارع لكي يؤديا به من دلالة إلى أخرى، فهما قرينة لفظية دلت على معنى التضام وهذا -بلا شك- يؤدي إلى تغيير المعنى النحوي للتركيب؛ لأنه ينقله من معنى إلى آخر، وهذا التغير بفضل قرينة التضام[٤].

والتضام بين الفعل والفاعل لا بد منه؛ لأنهما ركنا الجملة إذ هو قرينة رابطة بينهما، وهذا ظاهر قول المبرد: «وتقول في الاستفهام: من جاءك؟ وأيهم ضربك؟ وما حسبك؟ لأنها أسماء، فإن قلت: أحسبك؟ أو هل حسبك؟ لم يكن بد من ذكر الفاعل؛ لأن هذه حروف فليس في الأفعال فاعلون، وكذلك الظروف التي لا تكون فاعلة إذا ذكرتها لم يكن بد من ذكر الفاعل معها»[٥]، ويقول: «إن الفعل لا بد له من

---

(١) المقتضب (٤/ ١٠٥).

(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ٨١).

(٣) المقتضب (٤/ ٨١).

(٤) ينظر: المقتضب (٢/ ٢)، وينظر: أقسام النحو العربي من حيث الشكل والوظيفة ١٩٧، ١٩٨.

(٥) المقتضب (٢/ ٦٢)، وينظر: (٢/ ٦١-٦٤).

فاعل»[١]. فالفاعل لا بد منه في الجملة، وهو متضام مع الفعل، ولا يتأخر إلا إذا أمن اللبس في الكلام كما في قولك: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر. ومن الأفعال ما يتلازم مع الفاعل والمفعول وهو الفعل المتعدي، وآخر لا يحتاج إلا للفاعل كالفعل اللازم، فيكون التضام بين الفعل والفاعل عندما يكون لازمًا، وتضام ثانٍ يكون بين الفعل والفاعل والمفعول به عندما يكون الفعل متعديًا[٢].

ومن التضام ملازمة لفظ التعجب لقرينة التضام بين الصيغة والمعنى الذي تخرج إليه، وهو ظاهر قول المبرد، قال: «ما أحسن زيدًا، لم يجز أن تضع الفعل المضارع هاهنا فتقول: ما يحسن زيدًا، وما محسن زيدًا؛ لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال المعنى»[٣]، فقرينة التضام هي الدالة على معنى التعجب وبملازمتها للصيغة أدت المعنى النحوي للتعجب[٤].

(١) المقتضب (٤/ ٧٨).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩)، (٤/ ٥٠، ٨٠، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨).

(٣) المقتضب (٤/ ١٧٧).

(٤) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ١٩١.